تقاطعات المصطلحيات ونظريّة المعرفة
ـ في سبيل ممارسة النّقد في مجال اللّسانيات ـ

يوسف مقران
أستاذ مساعد المَدرسة العليا للأساتِذة
بوزريعة ـ الجزائر

ملخّص:

ليست المصطلحيات مجرّد علمٍ يُعنى بالمصطلح، بل تشهد تقدُّماً في ضوء عنايتها بالمفهوم خاصّة. لذا فليس من محض الصدفة أن تعتمد المقاربة المفهوميّة. وقد سبق لنظريّة المعرفة أن أدّت هذه المهمّة عن جدارة واستحقاق. من هنا جاء التفكير في بحث العلاقة الرّابطة بين المصطلحيات وهذه الأخيرة التي كانت سبّاقة إلى رفع تحدّي العناية بالمفهوم. إنّ هدف هذا المقال هو تعريف معالم تلك العلاقة ـ وتفسيرها إذا أمكن ذلك ـ وطرح أطروحة تطور المصطلحيات ضمن الوجهة النقديّة المسلَّطة على العلوم والتي أخذت تتعاطاها مع تنامي اهتمامها بالمفاهيم على حساب التسميات هذه المرّة. علماً أنّ هذه الأخيرة تُعدّ المجال الذي يعسر عليها أن تنافس فيه علم متن اللغة بل المعجميات المصطلحيّة.

Titre: La terminologie & la théorie de la connaissance: au carrefour de la Critique comme pratique dans le domaine de la linguistique

La terminologie, plus qu'une simple science du terme, tend à s'épanouir du fait de son attention portèe tout particulièrement au concept. Pour autant, elle n'adopte pas fortuitement l'approche onomasiologique. Une tâche et une méthode que la théorie de la connaissance a eu le mérite et le privilège d'accomplir et de suivre. Cela dit, il serait passionnant de connaître les rapports de la terminologie avec cette dernière qui l'a précédée à relever cet enjeu. Le but de cet article est donc de définir les liens de parenté des deux disciplines, et d'avancer la thèse de devenir de la terminologie qui se dégagerait à travers sa réflexion propulsée sur la critique des sciences puisqu'elle est tout le temps amenée à travailler beaucoup plus sur les concepts que sur les dénominations. Sachant que ces dernières consistent le terrain qu'elle a du mal à disputer à la lexicologie, et à la terminographie également.

مقدّمة

لقد انصَبَّ المَنحَى الذي أخَذت المصطلحياتُ تسلُكه منذ أواخِر التسعينيات من القرن العشرين ـ الوقت الذي كانت تبحث فيه عن آفاقٍ جديدة[1] ـ على تأسيس النّقد المصطلحي وتنظيمه وترسيمه وتوسيع دائرته، ليُطبَّق على ما يُمكِن مِن المعارف الإنسانيّة المُرسَّخَة في الأعراف الثّقافيّة المتنوّعة، بما فيها المَعرِفة اللّسانيّة المُتَطلِّعة والتي تتّخذ أشكالاً مِن الخطابات؛ وذلك بعدما كان الدّرسُ المصطلحي محصوراً في جوانب تقنيّة بحتة ومُستَعصية أحياناً كثيرة[2]. وتَزَامَن ذلك التّأسيس المَصيري مع المنعطَف اللّساني الطارئ بل المتجذّر والمتجدّد نزولاً نحو أعرق جذرٍ

تستدعيه مقتضيات التأسيس. فيهمّ بذلك تبيان أنّ المصطلحيات كانت تنبض بنشاطٍ جمٍّ ومُتنوِّعٍ نوعاً ما في رحاب اللّسانيات أوّلاً، وتتمتّع في ظلّها بصلةِ رحمٍ جدٌّ متميِّزة؛ كما تسودُهما علاقةُ شَراكَة متنوِّرة أراد هذا البحث أن يستوفي بعضاً مِن أضوائِها وأن يُبيِّن أنّها ليست مجرَّدَ حالةٍ طَقسيّة عابِرة.

1. قاعِدة المُصطلحيات النّقدية:

فهذا فرنسوا غودان (François Gaudin) يكتب في عام 1998 عمّا يُدعى نحتاً بـ (Terminocritique)، حيث يعبِّر عن غصّة يعاني منها سجلّ العمل المصطلحي الذي كان يُمارسه أخصّائيون كلٌّ مِن داخل اختصاصه حتى كاد بعضُهم أن ينكفئ عليه بدون سواه. هي حسرة ناجِمة عن تناسي العناية بالكمّ الهائل من المصطلحات التي توضَع هنا وهناك وبطرق عشوائيّة أحياناً ومن غير فحص مدى جدواها ومِن دون المراهنة على نجوعها[3].

ومِصداقاً لذلك يرى غودان أنّه قليلاً ما اهتمّت السياسات اللّغويّة بعمليّة التّوثيق للمولَّدات التي تُنجَز في مخابر الأطروحات الأكاديميّة وهي ذات قيمة في مجالاتها المختلِفة. وتبعه في ذلك عددٌ ليس بقليلٍ من المصطلحيين، كما فعلت ماريفون هولتزم (Maryvonne Holzem)[4]، التي تقدّمت بنظامٍ عتاديٍّ ورقميٍّ مِن شأنه أن يسمح بوضع مسحٍ للمولّدات المتضمّنة في رسائل الدكتوراه[5]: فدقّ الباحِثان بذلك ناقوسَ الخطر الذي يتهدّد حال العمل المصطلحي ومصيره في حال استمرار

الوضع على النّمط الذي كان عليه[6]، علماً أنّ صورة هذه الفكرة سبق لها أن تجسّمت في ما يُدعى السهر المصطلحي (Veille terminologique) الذي يراهِن على تتبّع مسيرة المصطلحات[7].

وكذلك سبق لروجي غوفان (Roger Goffin) أن أدلى بمقترَحٍ دعا فيه إلى تحسيس الطلبة المتخرّجين من الجامعات بشهادة الليسانس بأن يتقدّموا بمذكّرة تَخرُّج تُعالَج فيها مصطلحاتٌ معيَّنة تطبيقياً ونظرياً، وتُربَط في الحالة الأولى بالمجالات التي تتّصل بها والتي سيتخصّص فيها الطالب صاحب المذكّرة، وتُسهِم في الحالة الثانية بطريقة أو بأخرى في بناء صرح المصطلحيات[8].

لذا لمّا كان سابِقُ الإخطار ذلك نابِعاً من أشدّ المصطلحيين تعايشاً مع مشكِلات مصطلحيّة متفاقِمة ــ وهم يشرعون في مساءلة بعض النكوص الذي مسّ المولّدات ــ ومُعبِّراً عن أزمة حقيقيّة حَريّة بالاهتمام؛ فقد سُمِع له صدى وانبرى باحِثون بحمله على محمَل الجدّ فوراً؛ حيث تقدّمت وداد مصطفى الهادي مثلاً في دراسة جنينيّة لها، بتصوّر مشروع ذخيرة تُنشَر عبرها تلك المولّدات المتكاثِرة، بشرط أن تُجعَل عرضةً «النّقد المصطلحي» فتجتازه بعد أن تكون قد التطمت بتياره المبرِّز لجدواها أو قصورها، بل تُعرَض المولّدات المقترَحة في الشبكة العنكبوتية، خصّيصاً لهذا الغرض[9]: فتُستبصَر محجّتها ــ بدلَ أن يُتستَّر عليها وعلى عيوبها ــ بعد أن تكون قد اصطدمت بالعثرات المترصِّدة والناتِجة عمّا قد يجتاحها من صعوبات تحول دون تداولها، وذلك في سبيل تصحيح

هفوات الخطوة الأولى؛ بل سيُسهم بذلك همُّ المحافظة في تصييره إلى موضوعِ حديثٍ يوميٍّ.

وهذه الفِكرة الخطِرة لم تَفُت عبد الرحمن الحاج صالح الذي ما فتئ يطرح منذ زمنٍ فكرةَ إنشاء إنترنيت عربي في عدّة ملتقيات للمناقشة والتدبّر، ثمّ لم يتوانَ عن عرضها مشروعاً للتنفيذ على حكوماتٍ عربيّة متوالية في كلِّ مناسبةٍ سانِحة[10]؛ وكعتادٍ إذا بدا للبعض أنّه مُكلف من حيث الوقت والجهد والمال، فهو مربِحٌ في آن معاً؛ وقد توافرت شروط تأسيسه مع تواجد الدعامات الأساسية التي يمكن أن تجعل اللغة العربيّة لغة حية ولغة تواصل حاضرة في الحاسوب بما يكفي، ومنافس قويّ على مستوى الإنترنت، وعلى صعيد البحث الأساسي والتطبيقي؛ والعمل على إيجاد الوسائط الجذابة في تعليمها.

هكذا إلى أن وجَدت تلك الدعوة آذاناً صاغية في الأوساط العلميّة فتجسّدت ــ على الأقلّ أو على كلٍّ ــ مِن خلال المقالات والدراسات التي لا تزال تُنشَر في دوريات متخصّصة ويقوم باحثون ببثّ صوتها في شتى الملتقيات العلميّة[11]. كما درجت السعديّة آيت طالب[12] أن تستجلي آفاق العمل المصطلحي العربي، وقد رصدت بداية الصحوة العربيّة في بناء بنوك المعطيات وربطتها بالثمانينيات، وأعلنته على الصرح القُطري (المغرب خصوصاً) وكذا الدولي[13].

وتكمن أصالة التفكير الذي رافق دعوات عبد الرحمن الحاج صالح تلك في انتقاده لما يفوت المؤلِّفين العرب من عدد الاستفادات التي كان

عليهم أن يهتمّوا بها ضمن مشاريعهم الرامية إلى نقل كلّ شيءٍ عن الغرب ما عدا ما يعود عليهم بالفائدة التامة، كما أعرب عن ذلك في المقتبس الآتي:

«وممّا نستغربه ونعجب منه هو عدم اهتمام المؤلِّفين العرب في زماننا هذا بشيءٍ يسمّى مدوّنة لغويّة تكون هي المستقى الموثوق الذي يؤلفون منه وعلى أساسه معاجمهم. وربّما يكون هذا التهاون ــ المطلق ــ هو التهاون الوحيد الذي يتّصف به الباحِث العربي في زماننا في نقله الكامل لمناهج البحث الغربيّة. فقد قلّد بعضُهم الغربيين في كلّ شيءٍ وتبنّوا أفكارَهم ومناهجَهم إلاّ تدوين المدوّنات لتأليف معجم أو دراسة اللّغة أو وضع مصطلح مع أنّ استعمال اللغة العربيّة الفصحى لم ينقطع في وقتٍ مِن الأوقات ولا يرجع إليه مع ذلك ولا يمكن الرجوع إليه إلاّ بهذه الطريقة العلميّة.

ثمّ لا نفهم أيضاً أن يحصل سكوتٌ عن المدوّنة التي يجب أن تجمع وتُحوسَب مع كثرة ما يجري مِن الكلام عن المعجم التاريخي فهل يمكن أن نتصوّر كيف يتمّ اكتشاف ما أصاب المئات مِن الألفاظ مِن التحوّل في مدلولاتها وما اختفى من ذلك وما ولد منها في عصر معيّن وفي كتابٍ معيّن إلاّ بالرجوع إلى مدوّنة كبيرة جدّاً ؟. تمكن الباحث من الحصول على كلّ السياقات التي ترد فيها لفظة مِن الألفاظ في ميدان معيّن. ويؤلف على هذا الأساس ما يسمى الآن بملف الكلمة فيه هذه السياقات الخاصة بها في شتى الميادين والعصور»[14].

2. المصطلحيات ونظريّة المعرفة:

كذلك يضاهي المحلُّ المرتقَبُ الآلةَ الناظِرةَ في العمل الذي تقوم به اللّسانيات وصفاً للّغة وتنظيراً لأحوالها، مثلها (المصطلحيات النّقديّة) مثل باقي العلوم الواصِفة (Métasciences) التي هي مَحلّ توضيح خطاب العلوم الدّقيقة والعلوم التّجريبيّة وكذا العلوم الإنسانيّة. ذلك لكي لا تتقوقع هذه العلوم داخِلَ أصدافها. وقد جاء ذكرُ معظمها في نصٍّ يؤسِّس فيه شارل موريس (Charles Morris) لما أسماه علم العلوم (Science des sciences) مقترناً بـ (Métascience) [15] ــ وهو في صدد عرض أسس نظريّة العلامات ــ وهي كلّ العلوم المتعلِّقة بالعلامات: اللّسانيات ،المنطق ،الفلسفة ،علم النفس ،علم الأحياء ،علم الإناسة ،علم الأعراض النفسية والجسمية ،علم الجمال وعلم الاجتماع[16].

وقد سبق لـ إيف كومبيي (Yves Gambier) أن حدّد العِلم أيّاً كان بوصفه ممارسة مجسَّدة في الواقِع ومؤسّساتية ولا يُستبعد ــ حسبه ــ أن يكون خطاباً تكريسياً أيضاً[17]. ذلك أنّ صناعة العلم لا تصلح من غير التفكير في نشره. لذا فلا يمكن تصوّر تصوير العلوم للظواهر أمراً جاهِزاً وشغلاً يكفي نقلُه وتناقلُه بين الناس: ما جعلنا نتحرّى استعمال مصطلح خطاب أي ما يتداوله الخاصّة والعامّة كلٌّ من منظوره التخصّصي وبمنظاره الخاص وبالتّالي ما يُطلق على التغيّر الناجم عن ذلك التناقل: ما يعني وجود اختلافات حتى في مثل العلوم البحتة، هكذا شأن الخطاب « المشحون ذاتياً واجتماعياً وتاريخياً ومعرفياً وعُرفياً » (الحكي وفق لغة

«لكن حول ما يقال ..). مِن هنا صار بعضُ الباحِثين يتحدّث مثلاً عن التّرجمة وخطاباتها[18].

لكن ولتبيان أهميّة الإخلاص للعلم المطروق، فقد طرَح كاسِرير (Cassirer) ــ بعد إثبات توفّر المفهوم عند جميع الناس ــ ضرورة التفريق بين المفهوم كما يستقبله عامّة الناس والمفهوم في عرف العلماء، فتوصّل إلى ما مؤدّاه أنّ الأوّل يُتداول بين الناس بطريقة غير واعية ــ رغم قدرة كلّ إنسان على المَفْهَمَة (Conceptualisation) والتجريد (Abstraction) ــ بينما يتمّ بناء المفهوم في العلوم بحسٍّ نقديٍّ، ما يزيد المَفْهَمَةَ حدّةً والتجريدَ دقّةً[19]. وفي هذا الصّدد لا يمكن أن نُشبِّه العلماء في تعاملهم مع المفاهيم بأيِّ فردٍ متحدِّثٍ في تعاطيه للمعاني التي يفصح عنها بعبارات لا يُلقي إليها بالاً كثيراً بالضرورة، وقد لا يعرف كيف تعمل اللّغة التي تجئ بها هذه العبارات الحاملة لمعانيه تلك. إذ ليس من الواجب أن يعرف كلُّ متحدِّث كيف تشتغل لغة حديثه[20]. أمّا العلماء، على الرغم من العفويّة التي قد تبدو على بعضِهم في ميلهم إلى التسمية البسيطة المفتونة باللّغة العادية، فهم يتحرّون التعليل (Motivation) الذي يجدونه في هذه الأخيرة ولا يمكن تصوّر إتقانهم لإجراء التعليل هذا من غير أيِّ اطّلاعٍ على الأسرار اللّغويّة ومن دون تحكّمهم بالمنطق الذي يُسايِره. بل لهذا ينجح التوليد التأهيلي بينما يشقى التوليد الترجمي. ذلك لأنّ سبل التعليل متفاوتة من لغة إلى أخرى، والعالِم حرٌّ في أن يلمس السِّمَة المعلِّلة بالطريقة التي يريدها فيلتمِس بها المفهوم المقصود. ولما كان مِن وظائف

العلم أن يزيل الغموض فهو ينتقي الوسائل البصيرة باسم بعض التوصيات التي يتحكّم فيها بما فيها ذلكم التعليل وبما أنّه يحدّ كلّ مفهوم ومحتوى بتعريفٍ جامع ومانع[21]. ثمّ إنّه « وإذا كانَ مِن المُسلَّم به أنّ التّصوُّرات هي دائمًا مُجرّد انعِكاسٍ لِلوقائع الاجتِماعيّة ولِلأشياء العيْنيّة في أذهان المُتفاعِلين مَعها، فإنّ الحاجةَ إلى ضبْط هذه التّصوُّرات إنّما تتولّد مِن الرّغبة في تَسهيل التّعامُل مع هذه الوقائع والأشياء، وفي إتقان هذا التّعامُل، وهذا وضْعٌ تَشترك فيه جميعُ المُجتمعات الّتي تتسارعُ فيها التّحوُّلات، بِفِعل العوامِل الدّاخِليّة والخارِجيّة»[22].

صحيحٌ أنّ النّظريّة العامّة لِلمُصطلحيّات (TGT) تَمضي مِن المَفهوم لِكي تَبلُغ التّسمية، أمّا والحالة هذه فَهي في حاجة ماسّة إلى أن تَتيقّن بِأنّها تُسمّي مَوضوعًا مَفهوميًّا نوعيًّا مُستبعِدةً أيَّ مَوضوعٍ قريبٍ منه. لِهذا السّبب ذاته فهي تَستقصي في وصف ذلِك المَوضوع عن طريق التّعريف، مُمتّعةً بِامتيازِ التّعريف ذا الطّابع الوصفيّ والمُعبِّر في أغلب الأحيان عن العِلاقات القائمة بين مُختلَف المَفاهيم. وذلك يتطلّب وجود نشاطٍ يقع في حدود مفتوحة بين مجال نظريّة المعرفة وحقل المصطلحيات، والبحث العلمي باعتباره معمَل المُصطلحات ومختبر المفاهيم والذي حان الأوان أن تُستثمَر أبعادُه لفهم منشأ المصطلحات وتطوّراتها وكيف توسَّع وكيف تضيَّق ..الخ[23].

وكذلك أورد عبد الرحمن الحاج صالح بعض تلك العلوم النّاشِطة في حدود العلامات والمحتوى، في نصٍّ يُعالِج فيه طبيعةَ الاختلاف بين وصف الظّواهِر ووصف أعمالها، وهو الآتي:

« الوصف للظّواهِر ولاسيما بالطريقة المَعهودة عِندَ اللّغويين الوصفيين ليس الجانِب الوحيد الذي يتّصِف به التحصيل للعلم. إذ للعلم جانب آخر لا يقلّ أهميّة وهو الوصف للأعمال لا للظّواهر أي التّحديد والتّرتيب الدّقيق لكلّ العمليات اللاّزِمة للوصول إلى نتيجة معيّنة وذلك مثل المنطِق الصوري والحساب والجبر وحساب المثلّثات وعلم ضبط العمل (Cybernetics) وعلم الحاسوب (Computer science) وغير ذلك وكلّها علومٌ إلاّ أنّ بعض الفلاسفة كان يُسمّي المنطِق منها » بالعلم المعياري « ويعني بذلك أنّ الغاية منه ومن الرياضيات هو الضّبط لما يلزم مِن العمليات لتحقيق غاية أو الحصول على نتيجة معيّنة ويقتضي هذا البحث الوصف أيضاً غير أنّه لا يرتبِط بالظّواهِر بل يخصّ العمل الذي هو في مُقابِل الظّاهِرة»[24].

يوجد وراءَ النوع الثاني مِن العمليات الوصفيّة التي يقصدها عبد الرحمن الحاج صالح استراتيجياتٌ هي مستقاةٌ في حدّ ذاتها مِن ترقّب الفرد (المتعلِّم خاصّة) لعمليّة التفكير التي يتولاّها نشاطُه الذهني بطريقة انعكاسيّة وبإعمال المقاربة المَعرفيّة أي تدارس كيفيّة بناء المعرفة عينها[25]. سترجع هذه الطريقة على مستوى اللّغة وتتكفّل بها المصطلحيات. هذا ما حدا ببعض المصطلحيين إلى أن يلتفِتوا إلى العلوم المعرفيّة إلى حدّ صياغة مثل هذا المصطلح (Terminologie cognitique)[26] الذي يدلّ على قيام تخصّص منفرِد « يقوم بتتبّع كيفيّة استمداد المعارِف في إطار أنظمة الإعلام في اتصالها بأنظِمة الخبراء وهي المعَدّة مِن قِبل متخصّصين

في الإعلام الآلي وفي الذكاء الصناعي خصوصاً. فاستخراج المعارف يتمّ على مستويين: اكتساب المعارف من جهة وصورنها من جهة أخرى [...] فاستخراج معارف الخبراء (موضوع الدراسة) وصَوْرَنتها في سياق النسق ـ الخبير سيحظى بتقدّمٍ في مجال المناهجيّة والنجاعة إذا التحق المصطلحي بالمتخصّصين في العلوم المعرفيّة .[cogniticien] فمشاركة المصطلحي سيُسهم في تحسين الإمكانيات المعرفيّة الفائقة، ليس هذا فحسب، بل وأثناء ذلك سيفلِح في تحسين المصراع الدلالي للأنظِمة الخِبراتية، وكذلك سيُسهم في تحقيق أحسن تكييفٍ واستباقٍ لمنعكسات التحفّظ والتردّد التي يتحلّى بها سلوك الخبير عندما يتعامل مع المتخصّص في العلوم المعرفيّة»[27].

كذلك تتجلّى الفكرة الأساسيّة مِن وراء المصطلحيّات النقديّة في استخلاص القوانين الإجرائية وتحليل المبادئ المَنهجية ومناقشة الأصول القواعدية، التي تقوم عليها الفروعُ المَعرفيّة المُتنوِّعة، بما فيها اللّسانيات في طَبعتِها الحاليّة أساساً وبُمراعاة طبيعتها التّحوليّة أيضاً.

هكذا يمكن لنا أن نستحضِر في هذا السياق قولاً آخر لشارل موريس بأنّه «يمكن تجميع دراسة العلم وضمّها في دراسة لغة هذا العلم، بما أنّ دراسة هذه اللّغة لا تستدعي دراسة بناها الشكليّة فحسب، بل كذلك علاقاتها بالأشياء التي يتمّ تعيينُها وتسميتُها بهذه اللّغة والعلاقات التي تقوم بينها (اللّغة) وبين الأشخاص الذين يستعملونها»[28]. وعلى ضوء هذا الكلام يمضي في شرح العلاقة الرّابطة بين السيميولوجيّة كعلم وبين

المعرفة العلميّة: فمن جهة تبرهن السيميولوجيّة أنّ الأشياء التي يدرسها العلم إنّما هي علامات وأنّ العلم يعبِّر ضمن أنظِمة علامات خاصّة.

فالمصطلحيّات النقديّة بهذا التّحديد هي بمَثابة البحوث الابستيمولوجية[29] التي شدَّ ما حالفها الحظّ مع إجماع المفكّرين على أهميّتها[30]؛ أو ما يُصطلَح عليه بـ نظريّة المعرفة التي كثيراً ما احتفل بها جان بياجي(1896 ـ 1980) Jean Piaget وارتادها بوصفه متخصّصاً ـ قبل كلّ شيء ـ في البيولوجيا وعلم النّفس المَعرفي؛ لكنّه لم يتوصّل إلى المزاوجة بينهما إلاّ بعدما ناقش مسائل فلسفيّة ولم يتردّد في بحَث قضايا المنطق والعلوم: فسجّل بذلك حضورَه في نظريّة المعرفة بل تقدّمت على يده البحوث المتعلّقة بهذه الأخيرة، فأخذت تلك الاهتماماتُ المتشعّبة تؤتي أكُلها، وصاغها في نظريّةٍ سرعان ما احتضنها علمُ النفس وعلوم التربيّة المختلفة وهو الميدان الذي قُدِّر له أن تُنشَر فيه أفكارُه، وتميّز بذلك في حلَبة النظريّات المتعلّقة بالتعلّم وبالبيداغوجيا[31].

وهذه النّزعة ليست وقفاً على الأخصّائيين الذين قد يجدون ضالّتهم فيما يبحثون عنه من أضواء جديدة؛ إذ لوحِظ أنّ بعض المصطلحيِّين قد أخذوا يلتفتون إلى كلٍّ من علم النفس ومادّة الذكاء الاصطناعي ولسانيات ما بعد تشومسكي واللّسانيات الاجتماعيّة ــ هذا إذا اكتفينا بما ذكرته ريتا تيمرمان[32] (Rita Temmerman) ــ بعدما أعرضوا عن الالتفاف حول المصطلحيات الكلاسيكيّة.

لكن قبل أن تتبدّد هذه المصطلحيات الموسومة لاحِقاً « كلاسيكيّة »، كانت قد رسّخت في مصراعها التنظيري المحض منطِقاً يُتعامَل وفقَه

العمل المصطلحي على أساس أنّه ـ كما نظريّة المعرفة ـ عبارة عن قراءة أو إعادة قراءة الأعمال الفِكريّة والفكرويّة (مِن بوابة المصطلح)؛ والنّظر في أسُسِها النّظريّة وانعكاساتها مِن حيث التّطبيق والعلاقات الّتي تجعلها تتعدّى إلى غيرها مِن المجالات المعرفيّة. ففيه الجانب التأريخيّ التأصيليّ التّأسيسي، والجانب النقديّ التّنظيميّ الاختباري: فدور المصطلحي (الأخِصّائي أو الخبير)[33] بهذا المَعنى ـ كشأن ما كان بياجي ينهض به في مجاله ولاسيما نظريّة المعرفة ـ لا يشاء الاعتصامَ كثيرًا بالحدود المرصوصة حول مساحات المعرفة الإنسانيّة والتي رسَمت لكلّ عالِم مجالَه.

إنّ المصطلحيات الكلاسيكيّة في صيغتِها الأوّليّة الدوليّة والمؤسّساتيّة، كرّست أحاديّة التسمية والمفهوم بصورة مؤصّلة كخلفيّة نظريّة ومنهجيّة منذ الثلاثينيات من القرن العشرين للميلاد؛ وقصدتها هدفاً مَذهبياً لا مَحيدَ عنه. لذا صدرت تلك المصطلحيات ـ خِدمةً لهذا الغرض المثالي عن المقاربة المفهوميّة (Approche onomasiologique) منهجاً للتحليل المصطلحي. وسار على مقاصدها فئة من الباحِثين المصطلحيين إلى غاية الثمانينيات.

لقد طغى هذا المنحى المتعالِي (La visée transcendantale) حتّى كاد أن يكون مِن اليقينيات. ذلك أنّ بعض المصطلحيين لا يتردّدون في تعداد خصائص بعيدة المَنَال لا تمتّ بأدنى صلةٍ إلى الطابع اللّساني ولا الدّليل اللّغويّ، ويلفّون ذلك بتسمياتٍ ؟ قواعِد الضبط المصطلحي، يظنّون

بذلك قيام « علم المصطلح». كما جاء عند ألمع المصطلحيين العرب وهي ليلى المسعودي وذلك في صدد إجرائها قِراءة تحليليّة للعمل الجبّار الذي أسهم في إعداده ثلّةٌ من الباحثين في مجالات اللّسانيات وهو معجم اللّسانيّات المُوحَّد ــ حيث نشهد تمدّد حياة ذلك المنحى في العالَم العربي إلى غاية التّسعينيات ــ فتورِد ما يأتي:

«تنتمي قواعد الضبط المصطلحي إلى أطر نظريّة متعددة وإلى مناهج إجرائية مختلفة تقتضي أحيانا استخدام وسائل تقنية متقدمة .[...]

أ ـ مبدأ الاتساق الداخلي أو ما يعرف بدائرية المعنى عند المتخصصين. وما يثير الانتباه في هذا الشأن (معجم اللّسانيّات المُوحَّد) هو الإخلال بهذا المبدأ وعدم اعتباره في بعض الأحيان. فمثلا، مصطلح (générique) يقتضي وجود نظيره (spécifique) و(étique) يتطلب وجود (émique)، و(duratif) يحيل ضمنيا على (statif) و...(résultatif)، و(aspect) يجر حتما إلى (abtionsart) وإلى (telic) و...(atelic) الخ. ولا يوجد في المعجم أثر لـ (spécifique) ولا لـ (émique) ولا لـ (statif) ولا لـ (résultatif) ولا لـ (obtionsart)»[34].

إنّ الاستِسلام للمبادئ بهذه الطريقة التي أخذت تظهر مِن فترة متأخّرة[35]، لا يقلّ خطورةً من الاعتكاف على تمييز المصطلح عن الكلمات العامّة[36]؛ فالمسايِر والمغايِر للطريقة الأخيرة كلاهما لا يجني نفعاً مهما يحاولا ابتكار بديلٍ إذا اكتفيا بتسليط قواعد من الوجهة التوحيديّة. وهو ما أخذ بعض الباحِثين المصطلحيِّين يقتصِرون عليه مِن

وجهة نظر لسانيّة مَزعومة، إلى أن انبرى توجُّهٌ لسانيٌّ في الغرب خلال التسعينيات من القرن الماضي طُبِّقت فيه مراجِعاتٌ أفادها ثلاثة مصطلحيين[37] أجادوا التّوفيقَ بين ذلك المَنحى المُتعالي والمُنعطَف اللِّساني.

ولمزيدٍ مِن فهم العلاقة الرابطة بين المصطلحيات ونظريّة المعرفة، حسبنا استحضار نظرة تلك المصطلحيات الكلاسيكيّة ـ تحت تأثير الفلسفة الوضعيّة ـ إلى المعرفة على أنّها مقسَّمة إلى ميادين ولا بدّ أن تظلّ كذلك لأن كلّ مصطلح يكتسب صبغة الأحاديّة المنشودة في التسمية والدلالة داخِل ميدانٍ معيَّنٍ يُعتبَر بدوره نظيرَ شبكةٍ ثابتةٍ من المفاهيم، علماً أنّ المصطلحات هي تمثيلات لغويّة لهذه المفاهيم[38]. وضبط المُصطلح ومعه المَفهوم يُساعِد على توحيد النّظرة إلى حقائق الأشياء والخُروج مِن الذّاتية في التّناوُل الّتي هي آفةُ العِلم. فانصِرافُ الفلاسِفة مُنذ القِدم إلى الإمعان في اللُّغة مَبنيٌّ على إحساسٍ بالحاجة إلى ضبط المُصطلح « الآلة العلميّة » وإلى مَعرِفة طريقة هذا الضّبط.

وسادت هذه العلاقة على مرِّ عقودٍ من الزمن، إلى درجة همَّ بها أكثرُ مِن باحِثٍ إلى توسيع دائرة المُصطلحيّات وتحت حَدْوِ طموح تكبير مهمّتها. بل ثمّة مَن اقترح التمييز بين المفهوم والمدلول جراء تدخّل عناصر هي من جنس المعرفة وليست فقط من نسج العلاقات اللغويّة كما كان يحلو لعلم الدلالة أن يقتصِر عليها فيما مضى[39]، أو تبعاً للمنظور اللِّساني الذي «لا يقدِّم المُصطلحيّة (قائمة المصطلحات) على أنّها أوّلاً زمرة مِن المَفاهيم؛ لكن عوضاً عن ذلك، يكشف عنها كسلسلة مِن

العبارات التي تُسمّي في لغةٍ طبيعيّةٍ ما مفاهيمَ تابعة لمجالٍ مَعرفيٍّ مبوَّبٍ تبويباً مَوضوعاتياً»[40]. وقد أسهم في ذلك التوسيع ـ ولا ريبَ ـ طابع المصطلحيات التعدّدي، أي عملها من منطلق تواجدها بجانب الاختصاصات المتعدّدة والمتداخِلة. لعلّ هذا ما أدّى إلى ظهور مصطلح (Conceptologie)[41]، وذلك لتمثيل المادّة المصطلحيّة التي تهتمّ بالمفاهيم فحسب. فهذا ألان ري (Alain Rey) يخلُص إلى نتائج تقول إحداها:

«على المُصطلحيّات أن تستقطِب علم المنطق، والابستيمولوجية، وتاريخ العلوم والتقنيات والخطابات؛ فتدمجها. وهذا ما لا يمكن أن يتمّ إلاّ بجهدٍ جماعيٍّ متداخل الاختصاصات»[42].

غير أنّ مثل هذا التّصريح مِن شأنه أن يوهِم بأنّ المُصطلحيّات صارت أكبر شأناً من أن تنحصر في « تلك الدّراسة التي يُعنى ميدانُ نشاطِها بجمع المصطلحات، فوصفها ومعالجتها، ثمّ عرضها » ـ كما اعتادت المصطلحيات الكلاسيكيّة أن تعرِّفها[43]. مِن شأن هذه الإشكاليّة أن تَسْتَلَّ المصطلحيات من العُلوم الصّرفة وتجعلها تقاسِم اللّسانيات بعض همومها، كما يدقّق إبراهيم السّامرائي:

«غَلَب لفظُ (المُصطلح) على ما يتّصِل بالعُلوم سواء في ذلِك الإنسانيّة مِنها والعُلوم الصّرفة. غير أنّ هذه (الغَلَبة) غير صحيحة فالمُصطلح اليومَ، وفي عِلم المُصطلح الحديث(Terminology)، هو شيءٌ أوسع مِن أن نُضيِّق عليها فنحصره في مُفردات العُلوم.

إنّ عِلم المُصطلح يبحث في مُصطلحات العُلوم والفُنون وما يتّصِل بشؤون الحياة»[44].

وهو بالتالي يُقرُّ بجدوى التّطبيق، بل ربط به ظهور العِناية بالمُصطلح التي كانت لا تزال طريّةً غضّة وأنّه «كان لهم " السّلف " في (عِلم المُصطلح) طرائقهم الخاصّة وتقاليدهم الّتي أفادوها في هذه المُمارسة العِلميّة. لَقد ترك لَنا السّلفُ مِن تِلك المُصطلحات الكثيرَ الّذي يتوزّع في شُعَب المَعرِفة»[45].

هذا، مع ضرورة الاحتِراز مِن خطرين هما دوماً بالمرصاد:

أ. الخطر الأوّل:

إفساد مهام المُصطلحيّات بتحويل دراستها لِلمفاهيم إلى عِلمٍ (وهميٍّ) يُفسِّر تلك المفاهيم[46] ـ ولاسيما على إثر ما يتردّد مِن استعمالات، على غرار مصطلح (Conceptologie) المشار إليه أعلاه.

وبدلَ ذلك، يُستحسَن اعتبار المُصطلحيّات نقطة عبورٍ لتلك المفاهيم من علمٍ إلى آخر ـ إذا كان لابدَّ عليها أن تتناولها بالدِّراسة. ستفلح في أداء المهمّة الأخيرة إذا بقيت في اتّصالٍ مباشر بالمجالات التطبيقيّة، أي النصوص الأولى والثانيّة ..الخ، التي تشهد على تجليات المصطلحات؛ لذا يكون الخروج إلى المفاهيم ــ مِن الزاوية المصطلحيّة ــ على قدر تعليل التسميات[47].

وإن بدا هذا أمراً معقولاً، فهو ليس بالهيِّن، ذلك أنّه ثمّةَ تحوّلات استدعتها الأسس الفلسفيّة والابستيمولوجية التي بُنيَت عليها

المصطلحيات، وينبغي الإقرار بها، كأن يقال إنّ المفاهيم التي تُستودَع في عقول الخبراء لا يتمّ المشافهة عنها بطريقة أحاديّة ومُمعيَرة دائماً، بل تكتسي طابعاً تنوّعياً يستحيل معه الاطمئنان إلى أحادية الصورة والدلالة: إنّ بين المصطلحات ووعي الخبراء بالمفاهيم تفاوتٌ مِن شأن الأحادية أن توسّع فجوته[48]. لذا فحينما اعتُقِد أنّ التعرّف على المصطلحيّة الخاصّة باللّسانيات إنّما يتمّ بوساطة رصد المولّدات التي من المتوقّع أن تكثُر فيها، ظهر أنّ المشكِلة قد تكمن في معاينة المعنى (المفهوم) الجديد وما يمكن أن ينسجم معه من الناحية الصوريّة، قبل أن يُرصَد المولّد نفسُه كعلامة مميِّزة للمصطلحيّة اللّسانيّة.

صحيحٌ أنّ المصطلحيّات باعتبارها مادّة علميّة عرِّفت من قبل المنظّمة الدّوليّة للتقييس دسة بوصفها «دراسة علميّة للمفاهيم والمصطلحات المستعملة في لغات الاختصاصات» (ISO 1087، 1990)، لكن هذا التّعريف قد عرف تعقيباً مستقصياً مِن قبل بيار لوراه، إذ رأى فيه « ما يفسح المجال أمام الاعتقاد بأنّ تخصّص الخطابات والنّصوص إنّما هو في أوسع تقدير يرجع إلى قضيّة المضمون. والحال إنّه بالنّسبة لـ ISO فإنّ » المفاهيم لا ترتبط باللّغات الشّخصيّة»، فالمصطلح هو «تعيين مفهومٍ على شكل حروف، وأعداد، وصوّر شكليّة بيانيّة، أو بواسطة تأليفٍ معيّن يشمل هذه العناصر»، ويُقصَد بـ لغة الاختصاص «نظامًا لغويًّا فرعيًّا يستعمل مصطلحيّة ما ووسائط لغويّة أخرى ويستهدف إزالة الإبهام الّذي قد يشوب التّواصل داخل ميدان خاصّ »[49].

فمَوضوع المُصطلحيّات إذن هو كلُّ ما تَشمُله المُصطلحاتُ وما يَتَّصل بها. فيَقتسِم دائرتَه كلٌّ مِن التَّسمية والمَفهوم وما يُضيفه الاطِّلاعُ على عَيْن المُسمَّى ـ كُلَّما أُحِيط به وصْفًا ودراسةً ـ إلى المَفهوم مِن الخصائص المُميِّزة لَه، وما يَزيدُ القضيَّة المُصطلحيَّة جلاءً مع الدَّرس اللِّسانيّ لِلتَّسمية الّتي يُمكِن الدُّنوُّ مِنها وتَقبل الإمساكَ بِها. وهذا بِحكم ازدواجيَّة الوجه الّتي تتَّسِم بِها المُصطلحات: وجه التَّسمية أو العبارة، ووجه المفهوم أو المُحتوى أو الصُّورة الذِّهنيَّة الّتي تَصرفنا إليها التَّسمية، وكلاهما يدلُّ على شيء مَوجودٍ بِالفِعل أو في الخيال مِمَّا يُحقِّق ثُلاثيَّة الطَّابِع الّتي لا مَندوحةَ مِن اتِّخاذها في مَجال المُصطلحيّات مهما قيلَ مِن أقوالٍ ــ قد تَصحُّ بِالنِّسبة لِمواضيعَ أخرى ــ عن داخليَّة الدِّراسة اللِّسانيَّة. لكن المُصطلحات تُعدُّ حلقات وصل ما بين الأشياء وتسميّاتها.

لقد درست ريتا تيمرمان حدّ «المفهوم» وإمكانات تعريفِه ووصفِه، وهي تحذَر الوقوع فيما وقعت فيه المصطلحيات التقليديّة مِن النّظر إلى المفاهيم كلّها بنفس الكيفيّة أي بتطبيق عليها ذات المبادئ والطرائق، مِن دون اعتبار الطريف في الأمر. فاقترحت لذلك، أوّلاً: التحدّث عن «وحدة الفهم » بدل الحديث عن «المفهوم» ــ بل وحدة المعرفة[50] ـ ثانياً: أن تستبدل بالتعريفات التقليديّة مخطّطات، مانحة إمكانية وصف الجوانب الضبابيّة والمرِنة التي تنطوي عليها وحدة الفهم. فوجدت إمكانية عزل نوعين من وحدات الفهم: المفاهيم والكليات. يمكِن تعريف مفهومٍ ما بناءً على المبادئ التي شيّدتها المصطلحيات التقليديّة بما أنّ المفهوم يُستوعَب

ضمن بَنْيَنَة (Structuration) تفريعيّة (ب هو نوعٌ متفرِّعٌ من أ) أو بنينة انتمائية (ب ينتمي إلى أ). بينما تظلّ الكليات عصية عن التعريف من منظور المصطلحيات التقليدية ومبادئها[51]. فيُعتبر بذلك المفهومُ بناءً ذهنيًّا ممثلًا لِموضوعٍ (شيء) فرديٍّ، محسوسٍ أو معنوي. كما يوجد نفسانيا لدى الفرد، مستقلا عن المصطلح في حد ذاته (الدليل اللغوي الّذي ليس سِوى صورة ذِهنيَّة)، ويسبق نوعًا ما التَّسمية الّتي يُعيَّن بها، على النَّقيض من المدلول (المُلحق بالكلِمة العامَّة والذي يظلُّ مشدودًا إلى الدَّال الّذي يعنيه) في حال المُقاربة اللَّفظيَّة .(Approche sémasiologique) وذلك ليس بفضل عروة طبيعية، لكن لكون فكرنا، إذا اعتبرناه في إطاره النفساني وجردناه عن الإبانة بالألفاظ، فإنه لا يكون حينئذ إلاَّ مبهمًا لا شكل له. فإن الفلاسفة واللغويين اتَّفقوا دائما على أنه لولا الأدلَّة اللغويّة لما استطعنا أن نميِّز بين فكرتين بوضوح وباستمرار. فالفكر إذا اعتبرناه في ذاته ليس إلاَّ سديما(Nébuleuse) لا شيء يتميّز منه قبل ظهور اللسان.

وكذلك درس لويك ديبكير (Loïc Depecker) حدَّ «المصطلح » وإمكانات تعريفِه ووصفِه مِن الناحية اللِّسانيّة، وهو يتحفّظ في مفردة المصطلح. فاقترح لذلك، أوّلاً: التحدّث عن « الوحدة المصطلحيّة » بدل الحديث عن « المصطلح» بسبب تركيبات تلك الوحدة المعقَّدة وتنوّعاتها اللّغويّة التي تدخل في تكوينها، ومِن أجل إبراز الخصائص اللّغويّة للمصطلح، وكذلك لكي نرضى بكون المصطلحيات تدرس وحداتٍ

معيَّنة، سيبقى بعد ذلك شيءٌ واحِدٌ هو إثبات الطابع اللّغوي لتلك الوحدات (أو نفيه)؛ ما يؤدّي حتماً إلى إقرار تبعيّة المصطلحيات لحقل اللّسانيات أو شيء آخر غير ذلك أو أكثر من ذلك. ثانياً: أن تُعتبَر التسميات باسِطة ومستبدَلة (Extensives et substitutives) [52]. أي أنها تشير إلى موضوعات عينيّة خارجة عن اللغة، شأنها في ذلك ليس كشأن جميع الوحدات اللّغويّة ولاسيما تلك المستعمَلة في اللغة العادية حيث يغلب عليها الإيحاء والإيعاز. مستبدَلة أي مرتبِطة ارتباطاً متبادلاً وفق محوريْ الاستبدال والتركيب معاً (Axes paradigmatique et syntagmatique) نضيف إلى هذا الطرح أنّه يُستحسن، لِضبط تلك الوحدة المصطلحيّة وتعزيزاً لأهميّة تحيين (Actualisation) المصطلحات وفق المحور التركيبي ذاك، أن تُوضَع في نِظامٍ تقابُليٍّ مع غيرها مِن العلامات الدّالة وحتّى تِلك الّتي لا تدلّ بوضوح لِكي يتسنّى أمرُ فصلِها عمّا يشوبها مِن الخصائص غير اللُّغويّة ثمّ تقييد خصائصها المُميِّزة لَها سواء كانت لغويّة أم غير لغويّة[53].

فعلاوةً على ما تتيحه هذه المعلمات الثلاث: (Paramètres) البسط والاستبدال والتقابل من إمكانيات ــ وهي أكثر الخاصيات المؤسِّسة لفرادة مفهوم الوحدة المصطلحيّة ولاسيما في إطار التعليميات[54] فإنّ التنظيم المصطلحي المتكوّن أساساً من التسمية والمفهوم يستمد قيمته الدلالية مِن طبيعته الاصطلاحية والخطية والتراتبيّة في آنٍ واحد. هذا، وعلى الرغم مما يستوجبه اللّسانيون مِن ضرورة التّموقُع دائمًا في اللُّغة

واتّخاذها كمِعيارٍ لِكلّ التّجليّات الأخرى لِلكلام ــ بل لِلّسان البشريّ ــ وكلّ التنوّعات الأدائيّة بما فيها لغات الاختصاصات. هذا ما يدلّ على ضرورة الاحتفاظ على التوازن بين المستويين المذكرين أعلاه (التسمية والمفهوم).

ب. الخطر الثّاني:

ادّعاء شغور ساحة النّقد المصطلحي قبل هذه الوجهة الحديثة التي نسلكها متدرِّجين قبلَ أن نتبنّاها كامِلةً. ذلك أنّ استطلاعاتنا الحثيثة جعلتنا نتحفّظ دون هذا الادّعاء ــ ولو لحظة. فقد ارتسمت دراساتٌ نقديّةٌ مشجّعة في ملامح أخذت تتكشّف هنا وهناك؛ ولا يُستساغ تهوينُها. وإن يبدو أنّ ما يجري فيها مِن النّقد، إنّما كان يتمّ على نِطاقٍ ضيّق «هامِشيٍّ» في الغالِب. لكن لمّا كانت شديدةَ الارتِباط بالرواية (النقل المتواتِر)، تلك التي أمعنت كثيراً في تطوير شروحٍ على شروحٍ ـ غير آبِهة كثيراً بالنصوص المستجدَّة ـ أصبح كتاب المصطلح اللّساني كبيراً، علماً أنّ ما جعل بابه عريضاً للأسف هو فعل التكرار والاجترار: ويزداد هذا العنصر النّاشِز خطورةً بكثرة الروايات وتبايُن مراجعها.

هذا طبعًا مِن غير المُبالغة إلى درجة تَحميل المُصطلحيّات ما ليس مِن صلاحيّاتها في واقِع الأمر. ذلك أنّه يَهتمُّ بِنفس المَوضوع فُروعٌ عِلميّةٌ أخرى: كنظريّة المَعرِفة إذن. غير أنّ المَفاهيمَ والتّسميّات والاختِصاص في العلوم المُختَلفة يَمتدُّ تاريخيًا إلى درجةٍ تَجعلُ مِن مُستلزمات كلّ دراسة ضرورة الإحاطة بِالجَوانِب الّتي تَتّصل بِها بِشكلٍ مِن الأشكال. بل إنّ

العُلوم بِشتَّى أنواعها والمَعرِفة بِكلِّ فُروعِها تُعنى بِوصفِ المَفاهيم. وهذا ليسَ أمرًا مُستَحْدَثًا. لكِن دِراسةَ طرائِق هذا الوصف وذاك، هو الّذي تَختصُّ به المُصطلحيَّات حَديثًا وبِالنَّظر إلى التَّسميَّات وهي مُندمِجة في نِظام اللُّغة. فَلا يعني ما قيلَ أعلاه مِن دِراسة عِلميَّة لِلمفاهيم أنَّه يُعنى بِالمُحتوى العِلميِّ لِلمفاهيم الّذي هو مِن صلاحيَّات المُتخصِّصين في الفن المَعنيّ[55].

يُستحسَنُ إذن النّظرُ إلى **المُصطلحيّات** على أنّها أوّلاً دِراسةٌ لِلغة لا بدَّ أن تكون « نوعيّة» وذلك لمواصلة استِقراء سننها وفقَ منهجها الخاصّ، ثمّ تتعدّى ذلك إلى حيث تضطلع بقواعد التنميط ومعايير التوحيد المُصطلحيّ، كما تعرض للعلاقة بين التسميات وشيء من تاريخها ثمّ بين هذه الأخيرة والمفاهيم؛ وفي كنفها نجد أنّه بمقدار ما يفرضه المفهوم والنّظرية والصّورة الذهنية وطبيعة المخترعات والمكتشفات من سلوك لا بدّ **لِلمُصطلحيّ** أن يسلكه وهو استشارة أهل الصّنعة وروّاد المكتشفات، تتضافر الجهود بهذه الطّريقة فيتكون المصطلح الّذي يُتعهد بمزيد من الدّراسة ثم يُلقى إلى السّوق أو يُحفظ على الأقّل في بنوك المعطيات والمصطلحات[56].

لكن هذا التّوجه سرعان ما انتُقد وذلك بدعوى الصُّعوبات الّتي كثيرًا ما يلاقيها المّعنيّون بالأمر والسّاعون إلى توطيد مثل هذا التعامل، أثناء تشييد صرح هذه العلاقات، فبينما ينبري العالم إلى البحث عن مصطلحيٍّ ما أو يُطالِب هيئةً معيّنةً بِتمكينه مِن تسميّات هو في حاجة

إليها، سيخاطر بنتاجه وقد يسبقه غيرُه إلى ما توصّل إليه من المفاهيم العصريّة، ولا يُلام على ذلِك لِما يتّسم به عصرنا من روح التّسابُق.

3. آليّة النّقد في اللّسانيات:

أفضل وألطف صورة تتجسّد فيها علاقة المصطلحيات بالنقد يعكسها مصطلح اللّغة الواصِفة الذي ينطبق على الأدب وعلاقة النقد به، كما يُطلَق في مجال اللّسانيات بالشكل الآتي:

إنّ اللّسانيات تتعامل مباشرةً مع اللّغة كموضوعٍ، أي كظواهر وأشياء ومفاهيم، حتى وإن كانت هذه الأخيرة تُعرَض بشكلٍ قابلٍ للمناقشة؛ وهو ما يتكفّل به اللّسانيون أنفسُهم من الداخِل راضين أم مكرَهين، ويتعاطاه غيرُهم من الخارج مُنتقِدين فعلاً أم متطفّلين. فاللّغة (الطبيعيّة في العموم) ـ بهذا المفهوم ـ خارجةٌ وسابقةٌ على الدّرس اللّساني وقد يضطرّ إلى افتراضها في أبعد تخميناته ولضروراتٍ منهجيّة: اللّغة موجودة واللّساني « يتكلّم » عنها ولا أحدَ يجرّمه في هذا الحقّ. هذه هي اللّسانيات، فإلى حدّ هذه الآونة لا نقول الخطاب اللّساني.

أما موضوع النقد ــ ويمثّل الوظيفة التي يؤدّيها المصطلحي ــ فيختلف عن موضوع اللّسانيات بل إنّه غير اللّسانيات، إذ يتناول النقدُ ــ من جهة ــ اللّغة الواصِفة التي قد تتباين من لساني إلى آخر قوّة وضعفاً وتقدّماً وتقهقراً[57]، وكذلك الخطاب اللّساني: هنا فقط يجوز إدخال مصطلح (الخطاب اللّساني)بوصفه يتميّز عن اللّسانيات «المنشودة»[58]؛ حيث أنّ ما يميّز هذا«العِلم» أي اللّسانيات، هو كونه ملفوظاً في خطاب بل في خطاباتٍ

لا تنتهي قبل أن يكون المصطلحي قد تَدَخَّلَ في كلّ ما ينتج من حول عالم تلك اللّسانيات من الخطابات اللّسانيّة، في الملتقيات والدوريات والجامعات ..الخ. بمعنى لا يداني المصطلحي اللّسانيات بقدر ما يقارب ذلك الخطاب الذي هو كالشرايين «الضيّقة» التي تعطي بعضَ حياةٍ لتلكم اللّسانيات.

ونقصد باللّغة الموصوفة المادة اللغويـة أو المعطيات التي يقوم اللساني بوصفها.فمِن المفارقات العجيبة التي يهمّ تسجيلُها هو كون هذه اللغة الموصوفة قد أصبحت تمثّل عائقا أمام تطوّر البحث اللسـاني العربي، ذلك أن اللسانيين اكتفوا بما أتى به القدماء من معطيات، ولم يحاولوا وصف لغة أخرى بالاعتماد على جرد مواد جديدة انطلاقا من نصوص شفوية أو مكتوبة مستحدَثة[59].

هذا، ونلفت الانتباه إلى أنّ نواة هذه الفِكرة الصورة موجودة في ما أدلى به رولان بارت (Roland Barthes) من مقترَحٍ يدور حول مستويات لغة النقد سخّره لتمييز علاقة الأديب باللّغة وعلاقة الناقد بنوعين من اللّغة (اللّغة الموضوع التي تصدر عن الأديب بغرض تصوير العالَم وهي أداة بالنسبة لهذا الأخير[60] بالإضافة إلى اللّغة النقديّة التي هي أداة الناقِد)[61]. إذن يهمّنا أن نستنتج على وقع ما جاء على خلفيّة هذه الصورة، أنّ علاقة اللّساني باللّغة لا كأداة للتعبير كما عند الأديب بل كموضوع للدراسة بعدما كانت أداة تعبير كلّ الناس[62]. ثمّ سرعان ما تتحوّل المهمّة عند المصطلحي إلى دراسة لغة اللّساني: فلنلاحِظ هكذا الدرجات التي يتدرّجها هذا الأخير.

قد سبق روّاد نظريّة المَعرفة إلى تلقّف فكرة تنوّع العلوم وتعدّد النّظريات واختلاف الرؤى حول الموضوع الواحِد بحسب تنوّع خطابات تلك العلوم وحوامل النظرية ـ وهو شأن الخطاب النحوي واللّساني ـ فبادروا إلى النّظر في بعضِها، كما يؤكّد ذلك ميشال فوكو:

« أتاحت بعضُ الخطابات، كالاقتصاد والطب والنحو وعلم الكائنات الحيّة، الفرصة لظهور بعض التنظيمات المفاهيميّة واجتماع بعض الموضوعات، وبروز أنواعٍ مِن الصيغ التّعبيريّة، تشكّل، حسب درجة تناسقها ودقّتها واستِقرارها موضوعات فكريّة محوريّة ونظريات، كالفِكرة التي استبدّت بالنحو في القرن الثامن عشر حول اللّغة التي تكلّمها الإنسان الواحِد، والتي ليست سائر اللّغات الأخرى بالنسبة لها سوى اشتقاق منها أو تطوير لها تطويراً لم يمح مع ذلك معالِم اللّغة الأصليّة التي يسهل تبيّنها في اللّغات المتطوّرة؛ والفِكرة التي استبدّت بعلم اللّغة في القرن السابع عشر حول وجود قرابة ـ بنوّة أو عمومة ـ بين سائر اللّغات الهنديّة ـ الأوروبيّة، ووجود لسان أو لهجة فرعيّيْن تكلّمهما الإنسانُ الأوّل، وعنهما تطوّرت كلُّ اللّغات »[63].

والفِكرة التي يطرحها هنا ميشال فوكو (Michel Foucault) تنطبِق على ما حمله خطاب فقه اللّغة الذي انتشرت عبره أفكارٌ يغلب عليها التخمين فلوحِظ على كلِّ مَن تعاطى درسه الإفراط في تناول قضيّة نشأة اللّغة، ما أدّى بدي سوسير إلى تضييق بابه.

وقد تفطّن بعضُ العلماء إلى العدول الكائن بين الحقائق العِلميّة الجوهريّة والخطابات التي تلبسها وتتلبّس بها؛ فهذا ألبير آينشتاين (Albert Einstein) قد نبَّه إلى كون المفاهيم وهي تستوطن أفكارَنا، وإن كانت تتجلّى في العبارات اللّغويّة، ما هي ــ من منظورٍ منطقي ــ سوى نتاج ما يخلقه العقل من الصور؛ فبالتالي لا يمكن أن تنتج ــ بلا ريب ــ عن الخبرات المحسوسة. فالاقتناع بهذا الشيء ليس بالأمر الهيِّن، لأنّنا نربط المفاهيم والروابط المفاهيميّة (القضايا الصوريّة) بالخبرات المحسوسة بطريقة اعتياديّة إلى حدّ عدم الإحساس بالفجوة العميقة التي تصير بين عالم المحسوس وعالم المفهوم والافتراض[64]. هكذا، فعلى الرغم من قناعة بعض العلماء التابعين للنظريّة الكلاسيكيّة للمصطلحيات بدور المصطلح في بناء العلوم وتكوين الأصول الفكرية في كافة مجالات المعرفة ــ بقدرته على التقييس ــ فلم يسلموا مِن الانتقاد الذي قادته المصطلحيات الاجتماعيّة والقائل بتنوّع المفاهيم وتبايُنها مِن بيئة ثقافيّة إلى أخرى: ما يستدعي التحفّظ في شأن التوحيد المصطلحي الذي تتغنّى به تلكم النظريّة الكلاسيكيّة.

بناءً على المعتبرات السابقة، فلا تزال كلِمة النقد التي افتتن بها كثيرون ــ من دون وعيٍ من بعضهم بأسباب الافتتان ــ تطفو مِن حينٍ لآخر في الكِتابات التّوعويّة بمُختلَف سياقاتها، ولمّا كان الأمرُ كذلك فقد صحّ عِندنا امتثال المُصطلحيات لهذا الدّور النّقدي بوجهٍ حقّ. فطالما تسود عبارةُ (دراسة نَقديّة) كبابٍ ومخرجٍ يفلت من خلالهما إلى عالم المصطلح،

فهي تُحيَّن إلى جانب هذا الأخير في كتابات كثير من الباحثين اللِّسانيين، على غرار صالح بلعيد الذي نلفي العبارة تَقترِن عِنده بتسميّة المصطلح العِلمي بحيث يشخِّص ظاهِرة وضع مُصطلحات أخرى في حال وجود مُقابلات أصيلة ويتحامل على المُفرِطين في الوضع ويستثني منها مقام المستحدثات الجديدة[65]. ثمّ إنّه كما وجِد مَن حاول أن يربِط الترجمة بالنقد على غرار مادام دي ستال (Mme de Staël)[66]، فكذلك نرى ضرورة التفكير في ترشيح المصطلحيات إلى أن تتولّى هي الأخر تلك الرّابِطة الفكريّة. ويذهب آخرون إلى تسجيل أهميّة العلاقة بين المصطلح والنّقد في كلماتٍ يجدر التنويه بها هنا:

«وإذا كانت النّظريّة، هي عصب التوجّهات العلميّة في الجهاز المعرفي، فإنّ (المصطلح) هو عصَب هذه النظريّة في الجهاز النقدي، ولمّا كانت بعضُ هذه النظريات تحتمل الخطأ كما تحتمل الصواب؛ فإنّ مصطلحاتها تفقد مصداقيتها إلى حد كبير وتصبح ضرباً من الرجم بالغيب حتى يلفظها السياق النقدي ما استطاع أن يحتكم الناقد إلى المرجعية الثقافية والسعة المعرفية التي تحتم مشروعية الظاهرة، [...] وهذا الارتباط الحميمي بين النظرية والمصطلح، ثم بينهما معا والنقد، يقوى بداخله معامل الارتباط حتى يحقق غاية نبيلة لطالما مادت بها نظرية الأدب في منحاها نحو علمية النقد كرد فعل مناهض للإغراق في الذاتية وتعميم الأحكام دون تحديد هوية القضايا، وفي الوقت ذاته تسعى لأن تحرر الذوق الأدبي من التنميط، وتحفظ لآلية التذوق براءتها، وحقها المشروع في إفراد بصمتها

المتميزة والخاصة؛ دون المساس بمشروعية التذوق العامة التي يحكمها ذوق العصر وأنماط ثقافية ونواميس قراءاته؛ ودون التفريط فيما اكتسبه من معارف جديدة في سلسلة الترقي»[67].

فخلاصة ما يؤول بنا هذا التأمّل في تداخل الصلاحيات بين المصطلحيات ونظريّة المعرفة، هو ما يرميان إليه مِن زحزحة النّقد من موضِعه السحري المعتاد ـ أي النقد الفردي (التأمّل) ـ إلى نقدٍ بنّاء وواقعي؛ إذ يمكن تفكيك أنواع النّقد ورَدّ بعضها أو كلّها إلى تأمّلاتِ شخصيّة لا غير، سواء كانت متينة أم فيها خللٌ لا يزال المراقِبون يتعقّبونه إلى يومنا هذا من أجل تبيان ما أسِّس عليه. وكذلك هنا يكمن سرّ تسمية اتجاهات النقد الحديثة بالنظرية، وهو ما يرجع إلى كونها تهتمّ بالفكر المجرّد أكثر من اهتمامها بالتطبيق، وتولي الأولوية للقضايا الفلسفية في مفاهيمها ومصطلحاتها، ذلك أنّ المستوى المفهومي كثيراً ما يطغى ويستبدّ. ولتبيُّن معالِم النَّقد الواقِعي البناء ندرس دور المصطلحي: الأشخاص أو الهيئة أو المؤسّسة الذين يُعنون بشؤون المصطلح في مجالات محدّدة؛ ويعنينا هنا مجال اللِّسانيات.

4. دور المصطلحي في اللِّسانيات:

نلاحِظ قبل مُباشرة هذا المَبحث، أنّه ثمَّة مِن المهتمِّين بشؤون المصطلح مَن لا يرضى على كلمة مُصطلحيّ (Terminologue) ــ وهذه قد تكون إحدى علامات تعثّر قيام المصطلحيات أو سمة من سمات روحها النقديّة الجادّة ــ بل ينفي وجود أخصّائي في مجال المصطلحيات،

فيفضّل نتيجةَ ذلك لقب خبير في مجال المصطلحات، أي (Expert en terminologie propre à telle ou telle science, ou domaine pratique) بل وينفي وجود المصطلحيات[68]. إنّ هذا الوجه من المسألة من شأنه أن يقرّب المصطلحيات من مجال النقد، ألا يجد بعض المهتمّين بشأن النقد غضاضةً في أن يتسمّى ناقِداً ؟

لكن، وعلى الرغم مِن ذلك، يظلّ التيار السائد في مجال الدّرس المصطلحي، يسانِد استخدام مفردة مُصطلحيّ من غير إحساس بأيّ مخالفة منهجيّة وبإعلان قيام التخصّص وتوفّر أهله تكويناً وعملاً، وكذلك الشأن بالنسبة للنقد حيث اختلفت رؤى التقييم وشبكاته الصادِرة حول مجال التخصّص حتى من عند ذويه[69]. فهذا جان جاك بيرو (Jean Jacques Perrot) يذكر لنا شيئاً مِن الرهانات والتحديات ــ أو (Enjeux) كما يعنونِ لها ــ وهي التي على المصطلحي أن يرفعها بما يدلّ على عظمة دور المصطلحي[70]. وكذلك عمل بعض الدارسين على تمييز عمل المصطلحي عن عمل المعجمي. فلاحظوا أنّ أهمّ المحاور التي يتباين فيها عمل المصطلحي عن عمل المعجمي هو التوليد. ذلك أنّ همّ المصطلحي هو السهر على مراقبة كلّ ما يظهر من جديدٍ في باب المصطلحات داخل ميدانٍ معيَّن، بل يصل به الاهتمام بهذه الأخيرة إلى حدّ إثارة تلك الحاجة إلى التجديد وينتبه إليها بحسّه المرهف حتى عندما « لا تستدعي الوظيفة بعدُ وجود العضو ».

فهكذا يبدو المصطلحي حليف المترجم مِن هذه الناحية، حيث يقف إلى جانبه في إصدار الأحكام واتِخاذ المبادرات وانتقاد بعض الاستعمالات والميل إلى اختيارات ما دون أخرى. أمّا المعجمي فينحسر بعيداً عن هذه الهموم، إذ يصدر عن الاتفاق العام الذي لا بدَّ أن يحالف أيّ مولَّد: فالمصطلحي ينظر إلى المصطلحات من زاوية ما يجب أن تكون عليه بينما لا يرى فيها المعجمي إلاّ ما هي عليه وليس ما ينبغي أن تكون عليه[71].

كما يعكف المصطلحي على استجلاء النّظامية التي تقوم عليها الترجمات اللّسانيّة، أو بالأحرى انتظام الترجمة، وقد يفعل ذلك على مستوى مترجِمٍ واحدٍ فحسب، أي كلّما ركّز الاهتمام على مترجمٍ واحدٍ وأعمل قراءة لترجماته واكتسب جملةً من الاطّرادات سلّم معها بوجود نظام يُجمع فيه شمل تلك الاطّرادات، ثم لا شيءَ يمنع تعميمها، بيد أنّ ذلك يتطلّب المراسَ وتخطّي مجال المترجِم الواحد إلى الأكثر عددًا وإنتاجًا، وهذا الأمر متيسِّرٌ إذا يسَّرته الالتفاتة الجماعيّة وتنزّه الجميعُ عن التلقائيّة وانصرفوا إلى التعليميّة.

إنّ أولى الدراسات التي استكشفت الدّور الذي قد يضطلع به المصطلحي قد تمّت في ظلّ التمرينات التي أخذ محلِّلو الخِطاب يتابعون من خلالها تجريب حصيلتهم النظريّة وتعميق المعرفة في مجال التنوّعات الأدائيّة للّغة النمطيّة، فصار العمل على هذه الثنائية موجَّهاً إلى ترشيح الخالِص المشترَك الذي يكمن في الجانب المفهومي[72]. نتذكّر هنا تعزيز

ماريا تريزا كابري (Maria Teresa Cabré) للمقاربة المفهوميّة كمقاربة مصطلحيّة تجعل من المصطلحيّ أقرب إلى الإبستيمولوجي الذي يُنذِر اجتهاداته الهامشيّة في سبيل التدقيق في المفاهيم التي تجود بها العلوم[73]. غير أنّ منهجَه يظلّ تخمينياً وليس اختبارياً لكونه لا ينتمي بالضرورة إلى دائرة أهل الاختصاص. فهذا الاقتران غير الطبيعي حمل المصطلحي على ممارسة الترجمة في ظروفٍ اختصاصيّة جعلت منه حامِلاً للمفارقة باعتباره يظلّ حتماً معرَّضاً لأسباب التدقيق وهو يُترجِم ومطالَباً بتدقيق أعمال غيره الترجميّة.

ثمّ كيف لا يكون للمصطلحي وجودٌ في الميدان ــ وهنا نبادر إلى استئناف خلاصتنا السّابِقة للتعبير عنها بهذه المقولة: ما انتظم عِقدُ عِلمٍ إلاّ والمصطلحيات واسِطتُه ؟ هذا باستِعارة ما سبق أن أسنِد لعلم الصَّرف مِن محكم الأوصاف[74]. فكذلك مكانة المصطلحي بالنسبة لباقي العلوم، والتي هي ما لعالِم الصّرف لعلوم اللّغة قاطبة. يمكن أن نكثّف من مثل هذه المقولات: « المصطلح فكرة فلسفيّة عميقة في الحياة »، و«المصطلحيات هي مضاعفة التفكير في اللّغة»، لعلّ المصطلحيات تبتعد من أن تكون أسيرة التفكير اللّساني؛ فهي توحي ـ بعيداً عن التسطيح ـ بخصوصياتها ومزاياها.

هكذا إذا كان عمل المصطلحي استرشادياً تقويمياً بعدما يفرغ من التحليل أو حينما توضَع بين يديه جملة مِن معطياتٍ محلَّلة؛ فهو يقوم على وضع إجراءاتٍ خَليقة بإحقاق نوعٍ مِن توازنٍ بين مختلَف

المُقتضيات المفاهيميّة والعقبات التسمويّة. ما يجعل ذلك العملَ يرزح تحت طائلة المراوحة بين الوصفيّة المَرجوَّة والمعياريّة المؤكَّدة، ويستسلِم لحتميّة التحوّل السّريع. ذلك أنّ النتائج المتمخِّضة عنه تظلّ مَوضِعَ مساءلةٍ مُترتِّبة بدورِها عن الوعي بتدفّق فيضٍ مِن المعلومات والمعارف الجديدة التي توشِك كلّ مرّة أن تُخلخِل التوازنَ بين الكفّتين: هذا بالضبط ما كرّسه بيار أوجير (Pierre Auger) خلال عقودٍ من العمل المصطلحي الذي شغله والأنشِطة المصطلحيّة التي تعاطاها[75].

بعد هذا نتساءل: كيف يُستفاد من الآليات النّقديّة التي يستخدمها اللّسانيون في خطاباتهم المختلِفة ؟.

4-1. القِراءات النّقديّة:

إنّ المرحلة تفرض علينا التعرّض إلى علاقة المصطلحيات واللّسانيات، أوّلاً مِن جانب الخدمات التي تُسديها المصطلحيات لصالِح اللّسانيات، إذ هي تحلِّل مَفاهيمَها وتَسمياتِها، وتدرس انشِغالاتِها، بل وتنقد استعمالاتِها، وتخوض في خطاباتها وتقف عند أهمّ مشكِلاتها التي تصدر عن مصطلحاتها ..الخ[76].

والمرتقَب في هذا الصدد هو التركيز على تحليل المفهوم « اللساني » مصطلحياً أوّلاً ـ ولسانياً بعد ذلك ـ كما أفاد جون هامبلاي (Humbley John) وهو يقرأ الحصيلة التي حقّقتها المصطلحيات خلال عقدٍ من الزمن (1998 ـ 2009)؛ إذ جعل مِن الاشتِغال على المفهوم واسِطةَ عقد كلّ عملٍ مصطلحيٍّ، ورأى فيه قمّة التنظيم العلمي[77]. ويتّفق كلٌّ مَن

يؤيِّده في ذلك على أنّ التحليل يتمّ بعد اقتناص ذلك المفهوم واقتباسه ضمن النصوص المتخصِّصة بالاستناد دائماً إلى المقاربة المفهوميّة (Approche onomasiologique) التي تولي اهتماماً كبيراً للتوصيف بناءً على شبكاتٍ موضوعة مسبقاً بمراعاة الموجودات الذي يهمّ جردُها وتصنيفُها تصنيفاً مَوجودياً .[78] (Classification ontologique)

وهذا الأمر يزكّيه كذلك ما يراه جلُّ الباحِثين في سياق تصنيف المصطلحيات وانتمائها، مِن أنّ المصطلحيات إنّما تستقي شرعيّتها في تناول مباحث اللِّسانيات وغيرها مِن العلوم، مِن استقلاليّتها بذاتها؛ لكنّها استقلاليّةٌ راجِعةٌ بالدّرجة الأولى إلى أصالتها في تناول المفهوم[79]. لا ننسى مقولة هلموت فيلبر (Helmut Felber) الآتية: « يجدر التذكير بأنّه على العمل المصطلحي أن يقوم على المفاهيم لا على المصطلحات»[80]. وهو ما يذهب إليه لويك ديبكير وهو يلحّ على نهضة المصطلحيات بدافع » إعادة الاعتبار للمفهوم « بعدما هُمِّش حينما كانت المصطلحيات ترزح تحت شفقة اللِّسانيات التي شدّ ما بالغت بدورها في تناول المصطلح بعدما استرجعت مكانتها ضمن الدراسات المصطلحيّة[81].

لكن سيادة المفهوم في مجال المصطلحيات بالذات وبهذا الشكل البارِز، لا يعني إزاحة الوجهة المقارنة (بين التسميات) بالكامل طبعاً، وعلى الرغم مِن الملاحظة الأولى السابِقة ــ وهي تدعو في الحقيقة إلى ضرورة الخروج من منطِق هذه الثنائية المُتعارَف عليها فرنسياً

أيضاً(La logique binaire)، أي « المصطلح / الكلِمة » ــ بل هناك مَن يفرض الزاوية المقارِنة كمنهجيّة لا يمكن تجنّبُها بسهولة في مجال المصطلحيات المسترفدة باللّسانيات، إذ يُعوَّل عليها ــ في الوقت الذي يرفضها فيه التوحيديون[82] ــ في سبيل تبيّن خصائص المصطلحات، ولاسيما ما يرجع منها إلى طابعها اللّغوي. مِن هنا وجدنا حتى الدارسين المهتمّين بنقل الموضوع من الوحدة الصغرى (المصطلح) إلى الوحدة الكبرى (النص) ــ ما مِن شأنه أن يغيِّر هيكليّة الثنائيّة برمّته ــ قد وقف أحدهم[83] عند التمييز بين ما أسماه النص العلمي التخصصي والنص العلمي غير التخصصي بناءً على إعمال هذه الثنائيّة.

وهذه لن تكون المرّة الأولى حيث يحدث نقل الموضوع من أبعاده الإفراديّة المعجميّة التي تمثِّلها الكلمة (المصطلح) إلى أبعادٍ نصيّة خطابيّة سياقيّة (متخصِّصة)، بل سنراه عند بيار لوراه (Pierre Lerat الذي تناول النصّ التشريعي (القانوني) من خلال المخطّط الحجاجي الذي يقوم عليه حيث دعا حينَه إلى ضرورة إعادة النّظر في شأن دراسة المصطلحات بعزلها عن سياقاتها[84]. وقبلَه سبق لدوريّة (Nouvelles Terminologies) أن خصّصت في عددها العاشِر دراساتٍ لقضايا العبارات المسكوكة[85](Phraséologie)، وهي التي مِن المعلوم أنّها غير قابلة للدّراسة مِن غير اعتبارها داخل النصّ لأنّها غير حرّة، وأكثر مِن ذلك فهي محتواة كذلك في الخطابات العامِرة بالاستِعمالات الشّعبيّة[86].

كذلك كثيراً ما حقّق علي القاسمي في استعمال كلٍّ من محمود تيمور وإبراهيم أنيس ؟ ألفاظ الحضارة بدل كلمات الحضارة رابطاً ذلك بين التحصيل الآني وتسمية اللّفظ التي كانت ذات حظوة عند محمود تيمور على الأخصّ ــ رائد البحث في ألفاظ الحضارة على حدّ تعبير علي القاسمي[87] ــ إذ يفضّلها على كلٍّ من الكلم أو الكلمة بل حتى المصطلح الذي يرى فيه الاختصاص الدّقيق الذي لا يكفل الاقتِراب مِن الجمهور بخلاف ما سيبلغه هذا (المصطلح عليه) على إثر تحوّله إلى اللّفظ عن طريق دورةٍ تقوم بين الأخصّائيين وعامّة الناس الذين تجري على ألسِنتهم، ثمّ تكرَّس قاموسيّاً على أساس أنّها تمثّل ألفاظ الحضارة[88].

كما يُعتبَر مقال لويس غلبير (Louis Guilbert) ــ فرادة المصطلح العلمي والتقني ــ مِن أهمّ الإصدارات التي أدّت دوراً مستثنىً في بعث مثل تلك المقارنات المقصودة أعلاه، وهو يبسط يده مجدّداً على المقاربة اللّفظيّة المعروفة بكونها مقاربة معجميّة في الأساس لكنّها منظورٌ إليها من وجهة نظر غير معهودة[89]، بعدما تأسّست المقاربة المفهوميّة كمقاربة مصطلحيّة راسِخة ومقعَّدة بالممارسة؛ بحيث طبّق في كلتا المقاربتين مبدأ مفاده أنّ «المصطلحات عبارة عن ماسِحة ضوئيّة للمفاهيم »، فلا مجال لتطبيق مبدأ التغليب أي تغليب أحدهما على الآخر.

في الحقيقة حتى عندما تُفصِح المصطلحياتُ عن طبيعة المصطلح فهي حينئذٍ مُستكمِلة لعمَل اللّسانيات، مِن غير التغافل عن كون هذه الأخيرة حاولت أكثر مِن مرّة أن تحتوي موضوع المصطلح وتحيط بشؤونه، ذلك أنّ موضوعها متعدّد الأبعاد ومطاطيٌّ إلى حدٍّ ما.

فإذا قصَد أيُّ باحِثٍ التأمّلَ في المظاهر التقنية الدقيقة لعلاقة المصطلحيات باللّسانيات بغضِّ الطّرف عن المسائلَ الابستيمولوجيّة التي لا نزال نثيرها، سيعود ــ لا غرو ــ بحصيلة إحصائيّة تُقنِعه بأنّ المصطلحيات تقدِّم أكثرَ مِن مَنظورٍ هامٍّ في مَشهد الدّرس اللّساني القائم أساساً على دراسة وقائع اللّغة، وأنّها تُعدّ ميداناً للبحث أصبح مع تدفّق الكتابات المتخصِّصة مِن الضروري الخوضُ فيه، ولاسيما على مستوى فحص تلك الكِتابات فحصاً مصطلحياً مُقَنْوناً (Canalisé).

هذا، ثمّ إنّ النظريّة العامّة للمصطلحات قد سبق لها أن تصدّت ــ في مَنحاها المعياري المُفرِط للأسف ــ لصبِّ ذلك النّمَط الكِتابي في قالب ثنائيّة (مثالية الواقع والمعرفة والتّواصل / حصر حقل التّطبيق المصطلحيّ في التّقييس). ذلك لأنّ، في تصوّر بعض المصطلحيِّين المنتصرين دوماً لتلك النظريّة، ليس أفضل مِن تحقيق نوع مِن نِظاميّة تسجِّل توازناً أمامَ حالة تشتّت مجال المصطلحيات، وذلك تبعاً لهمِّهم التَّنظيمي المعتاد.

والاختلاف الجوهري بين هذه النظريّة التي مِن الطبيعي أن نستفيد منها كثيراً وبين ما سنعتمده في هدفنا الساعي ــ هو الآخر ــ على حَدْوِ الهمّ التنظيمي، يكمن في العدّة الاختصاصيّة التي يقتضيها مسعى إدراج المصطلحيات في خدمة اللّسانيات. وهي كذلك العدّة التي يتمّ فيها الاغتنام من الاختصاصات الضاربة في أعماق قضايا المفهوم والمصطلح من تحليل الخطاب والإعلام الآلي والسيميولوجية والتعليميات ، بل حتّى الرافد الذي يلجأ إلى علم الاجتماع أو

(Sociologie de la traduction) كما اعتاد المتتبِّعون لهموم الترجمة أن يسموه[90] مع التذكير دائماً أنّ شؤون المصطلح في العالم العربي تابِعة لقضايا الترجمة[91]. وكذلك الشأن بالنسبة للمصطلحيات التي يقول عنها ألان ري: «إنّ المصطلحيات بوصفها خادِمة الاحتياجات الاجتماعيّة تفرض جهازاً معرفيّاً يتّصل مباشرةً بالتفكير الذي لابدّ أن ينشغل عن الاهتمامات الخاصّة لفائدة تلكم الاحتياجات»[92].

إنّ الخطاب اللّساني يتميّز بكونه متغيِّراً إما ارتقاءً أم تقهقراً بحسب ما يتمكّن صاحِب الخطاب اللّساني أن يضيفه إلى النصّ الأوّلي بقراءاته (الشخصيّة) وما يُضفي عليه من قِيَمٍ قَيميّة وتقييميّة، بحيث تشمل المحتوى والشكل اللّذين يهمان كلاهما المصطلحي، لكن للشكل عنده. وهو ما يسير في بداياته بخطواتٍ أولى عرجاء، قد احتوت هذه الدراسة ـ بجانب الجزء الخاص بعرض ووصف ـ على جزء خصّصه صاحِب البحث لإعادة قراءة نظريّة[93].

من هنا تعيّنت مهمّة المصطلحي التي تستوي على مستويَيْن: التسمية والمفهوم. يتمّ ذلك كلُّه بمقدار ما يفرضه المفهوم والنّظرية والصّورة الذهنية ـ بمراعاة طبيعة المخترعات والمكتشفات ـ من سلوك لا بدّ لِلمُصطلحيّ أن يسلكه وهو استشارة أهل الصّنعة ورُوّاد المكتشفات؛ فتتضافر الجهود بهذه الطّريقة ويتكون المصطلح الّذي يُتعهد بمزيد من الدِّراسة ثم يلقى إلى السّوق أو يُحفظ على الأقّل في بنوك المعطيات والمصطلحات[94].

نلاحِظ قبل مغادرة هذا المطلَب، أنّه بإمكان المصطلحي أن يقوم بتتبّع المعالجات المصطلحيّة التي لاحظنا إمكانية تصنيفها بحيث نصل إلى ضبط مقابلاتٍ عربيّة حسب اللّغات المصدر بحيث يمكن جمعُها وتخزينُها، ثمّ تحال على المصطلحيين وأهل الشأن التخصصي المعني وعلى اللّجان المختصّة للنّظر فيها وتقرير مَصيرها.

4-2 هَمّ المراجعة:

ترتكِز القِراءاتُ النقديّة على المُراجعة التي مِن اللاّئق أن تكون بصورة غير متقطّعة، بل وفق تيارٍ منتظِمٍ مِن شأنه أن يُحقّق للمصطلحيات ذاتها ويوفّر لها شروط النّقد الذّاتي. وأسمى درجةٍ يبلغها ذلك التيار في كلِّ أحوالِه العارِمة، هي أن يجرّ معه قواعِد المراجعة التي تستحيل على إثر كمال دورتِها الحيويّة إلى مَرجعيّة قابلة الاندماج في أكبر عددٍ ممكِن مِن مجالات المعرِفة وترتجّ عبرها مَقرونةً بما يحفِّز حاسّة النقد ويثير الاهتمام حول الخبرات السابِقة: لعلّ هذا ما حدا بعبد السلام المسدي إلى الاعتِقاد باستقلاليّة المصطلحيات:

« [...] شؤون المصطلح - في العلوم والآداب والمجالات الإنسانية، وكذلك في الحقول العملية والخبرات التطبيقية، وفي سائر أوجه النشاط الإنساني من معاش واحتراف وفن تصنيع - هي اليوم من مشمولات معرفة قائمة بنفسها بالغة الدقة ومستوفية لكامل حيثيات الاختصاص المستقل بذاته ألا وهي علم المصطلح، أو لنقل - توسلاً بفرديّة اللّفظ واتكاءً على صيغة المصدر الصناعي ذات الأصول الراسخة - هو

المصطلحيّة. واعترافنا بالعلم يؤول إلى التسليم له بكامل صلاحياته المعرفيّة، فكما لا يتجرّأ غير الرياضي على أن يستشهد بقاعدة حسابية أو يستعمل معادلة جبريّة إلاّ بعد أن يستفتي أهل الذكر في أمرهما فكذلك يكون الإخلاص في العلم ـ أيّا كان مشربه ـ حتى لا نسوق قولاً في المصطلح على عواهنه إلا بعد أن نحتكم إلى مرجعيات المعرفة القائمة على أمره، لاسيما وأنها معرفة كلية تصدق على الظاهرة اللغوية بشكل مطلق قبل أن تتلوّن في فروعها بأصباغ الألسنة» [95].

ولعلّ روح المُراجعة هي التي حَدَت كذلك بالباحِث برندونار (A. Berrendonner) إلى أن يتوسّع في تحليل نظريّتين هما: نظريّة ياكوبسون ونظريّة تشومسكي؛ وذلك عندما يدرس النماذج التركيبيّة، إذ يحاول أن يقدّم شرحًا توضيحيًّا وشاملاً للمفاهيم البنويّة. فيبيّن المنهجيّة التي يعتمد عليها اللّساني في وصف اللّغة وتحديد حقل دراسته، ويعرِّف اللّغة في هذا المجال كتسميات تصنيفيّة، كما يحدّد كيفيّةَ التعرّف على الوحدة اللّغويّة بطريقة المفارقة والاستبدال. والجدير بالذكر هنا أنّ الكاتب يعتمد على منهجيّة دقيقة ومنطقيّة. فهو في كلّ فصلٍ من فصول بحثه يعمد، بعد تقديم الأفكار اللّسانيّة المعترَف بها، إلى إعمال فكره النقديّ في هذه الأفكار، وذلك في ما يسمّيه «الملاحظات النقديّة ». كما يسوق مثالاً أو مثالين كتطبيق للمبادئ التي يقدّمها. ففي الفصل الثالث الذي يخصّصه لدراسة النماذج التوليديّة، ينتهي الباحِث إلى نقد المبدأ التوليديّ في أمرين اثنين هما: عدم وضوح مفهوم التحويلات رغم أو

بسبب الشروحات الكثيرة التي قدّمها صاحِب النظريّة التوليديّة زتشو مسكيس، والأمر الثاني هو ميل بعض الباحثين التوليديين، وإن لم يكن كلّهم، إلى التعليلات النفسيّة اللّسانيّة. والواقِع أنّ دراسة برندونار هذه تعمد إلى ربط مسألة النموذج اللّسانيّ بمسألة التواصل، وذلك بمحاولة منه لسدّ الهوّة التي تفصل بين اللّغة من حيث هي نظام وبين الكلام من حيث هو أداء وتحصيل[96].

3-4 أعمال النّزعة التّطبيقيّة:

إنّ المؤكّد كذلك هو أنّ النّزعة التّطبيقيّة لم تبرح الدّرس المصطلحي العربي ــ ولن تبرحه ــ بل لا يزال بعضُ المصطلحيّين يفضّلون تقديمَ الطّابع التطبيقي على أيِّ همٍّ تنظيريّ[97] ، بل هذا يكاد يكون منزعاً شامِلاً في المصطلحيات، لكن بشرط أن تتحدّد التطبيقات، كأن يقال التطبيقات المصطلحيّة الترجميّة[98]؛ ذلك أنّ كثيرة هي الحتميات التي أحوج ما تكون إلى ملاحظاتِ المصطلحيّين المطبِّقين الذين يُشكِّلون حلقةَ وصل بين اللّسانيين والمتعامِلين مع المفاهيم اللّسانيّة[99]. أوضح ما يمثّل هذه النّزعة أعمالٌ توزّعت على مُستوياتٍ شتى، ولمّا كان ظاهِرُها محاطاً بهالة الإجماع بينما يموج باطِنُها بالاختِلافات نظراً لذلك التشتّت، فما انفكّت الحاجة تلوّح بإلحاحها. وباستحضار تلك الأعمال يتقدّمها كلٌّ مِن:

أ . اقتِراح مقابلاتٍ مصطلحيّة في ظروف الترجمة المختلِفة وما يعقبها مِن تأمّلاتٍ مباشِرة. وقد ظهر في ظلّ ظروف الترجمة هذه نوعٌ من

المصطلحية تسمّت عند الغربيين [100], (Terminologie traductive) وهي ترمي إلى وضع ثبتٍ لمجموع المقابلات الموجودة فعلاً وتلك الممكِنة في ظلّ التوقّع. وقد تصدر القوائم المثبتة عن الترجمات الفعليّة في معجماتٍ مصطلحيّة. كما تتصدّر بعضُ المقترحات المصطلحيّة كتباً متخصّصة في مجالٍ ما على سبيل التوطئة مِن أجل إزالة اللّبس الحاصل على إثر الفوضى المصطلحيّة التي تكون قد وقعت على مدى تعاقب المبادرات الفرديّة.

ذلك أنّه لا شكّ في أنّ المترجِم تَعرِض له خياراتٌ يتفاوت عددُها من مترجِم إلى آخر، والأحسن في هذه الحالة هو أن يُعمَد إلى الوقوف على الاختيار الموفّق إلى تمثيل المفهوم توفيقًا لا بأسَ فيه. وهذا قد يؤدّي إلى التضحية بالجانب المصطلحيّ لحساب الجانب المفهوميّ أو العكس، وقد يُصيبهما (المُصطلح والمَفهوم) على حدٍّ سواء: وهو ما يُغري المترجِم بأن يتردّد بين عدّة مصطلحاتٍ لتمثيل مفهوم ما، ثمّ يتناوله بطريقته الخاصّة الكفيلة بتقريب المفهوم لا غير؛ وحينه يتمّ تسجيل ذلك كلّه في تلك المعجمات المصطلحيّة المشار إليها هنا.

ب. **ومتابعة** ما يُشرِف عليه واضِعو المعاجِم مِن جمع المصطلحات المتوفّرة والمتداوَلة، ومِن التّوليد المصطلحي بنوعيه الرئيسيّين، أي التّوليد التّأهيلي(Néologie primaire)والتّوليد التّرجمي[101](Néologie traductive)؛ مع العِلم أنّ للتّوليد مُطبِّقين يمارسونه في الميدان وأخصائيّين يُنظِّرون له و يَعتنون بتفهّم موادّه ومبادئه و وظائفه: ما يفضي إلى تقسيماتٍ

أخرى للتّوليد، كأن يُقال التوليد الصوري والتوليد الدلالي، أو التوليد بالاشتِقاق والتوليد بالمجاز ..الخ[102]. وكذلك أدلى الغربيون في هذا الإطار كلٌّ مِن مَنظوره ــ ولاسيما في سياق مُعالجة ظاهِرة احتِكاك اللّغات[103] ــ بتقسيماتٍ أكثر ما تُنبِئ عنه هو أنّ المصطلح حقّاً ذو أبعادٍ شتّى إذ يرى غي روندو (Guy Rondeau) أنّ التوليد ثلاث كلياتٍ: التوليد الصوري والتوليد الدلالي والتوليد عن طريق الاقتِراض[104]؛ وكذلك يُفرِّعه ألان رِي إلى ثلاثة أنواع بينما يسمّيها بطريقة مُغايِرة شيئاً ما: التوليد الصوري (بما فيه التوليد عن طريق الاقتِراض) والتوليد الدلالي والتوليد التّداولي[105].

علينا أن نُلاحِظ هنا أنّه إذا كان أحدُ عوامِل ظهور التّرجمة مُرتبِطاً بالحاجة العمليّة التي تقضي بالاستغناء عن قِراءة النصّ الأصلي لتعذّره أو لأسبابٍ أخرى ــ كما اقتنع بذلك لادميرال (J. R. Ladmiral) في النّهاية[106]، فلا يبقى لنا سوى أن نستغرب كيف يعزف الناس عن قراءة الترجمات العربيّة وهي متوفِّرة ــ وقد تكفي ــ لتنقل ما تنقله النصوص في لغاتها الأصليّة، ويبادرون إلى اقتناء هذه الأخيرة، وذلك ليس مِن باب الفضول وحسب: بل لرفع ما يعتوِر الترجمات من لبسٍ عند بعضهم، ومن أجل المزيد من الفهم المفقود عند الآخرين ..الخ؛ وفي سبيل التدارس والمقارنة في أحسن التقدير، حيث تُصبِح الترجمات مثار المناقشات والجدل بل تستحيل مدوّنات تُنتقَد (كما قد يستفاد منها دروسٌ في التّرجمة) !؟

يُسوِّغ الاحتمال الأخير مدى تحوّل (علم) الترجمة من مجالٍ نظريٍّ إلى مجالٍ ينشد المقاربة التطبيقيّة للترجمات التي تُسخَّر كمدوّناتٍ يصبح الكشف عن العيوب التي تكتنِفها غايةً لا في نفسِها بل من أجل تعلّم كيفيّة الترجمة. ويُمكِن تشبيه الأمر بالتّرجمة البيداغوجيّة والتّعليميّة[107] الّتي ترمي إلى نقل المعنى مِن اللّغة المصدر إلى اللّغة الهدف لا بهدفٍ تبليغيٍّ بقدر ما هو توضيحيّ، كتسخير عمليّة التّرجمة في سبيل تعليم لغةٍ ما، إذ تُستعمَل اللّغة المصدر لشرح قضايا تخصّ اللّغة الهدف[108]، بما أنّ الأولى ترمي إلى وصف الثّانية، فنحن هنا في صميم المُقاربة المفهوميّة في واقِع الأمر على الرّغم مِن أنّ الظّاهِر يوحي بعكس ذلِك أي المقاربة اللّفظيّة.

لا نغادِر هذا البحث مِن دون التنويه بفضل دوريّة اللِّسان العربي التي لم تفسح منبرَها لكلِّ مَن يعرض تجربته في تأليف المعجمات فحسب، بل استرعت اهتمام الباحِثين الذين أعملوا قِراءات على تلك المنتجات المعجميّة التي كانت لا تزال قيد التّجريب[109].

خاتِمة:

وفي الأخير ننبّه إلى أنّ العجز (déficit) الذي يعاني منه الدّرس المصطلحي من الناحية المَنَاهِجِيّة، لكونه في بداية الطريق قياساً بغيره من الآلات المعرِفيّة الناقِدة كنظريّة المَعرِفة، قد يؤثّر سلباً على أدائها بما يثير شكوكاً حول نزعتها التحليليّة التي تتقدَّم على أنّها منافِسة لكلٍّ من صناعة المعاجم وعلم متن اللّغة، بل كبديلة لجملة المقاربات اللّسانيّة السائدة في خصوص تناول المفاهيم اللّسانية.

مراجع وهوامش:

1 ـ نذكّر أنّ هذا التاريخ يمثّل بداية عهدٍ جديدٍ، وأكثر من ذلك فقد تمّ إعداد الحساب الختامي للعشرية الكاملة التي جاءت بعده، وذلك في 2009؛ يُنظَر:

John Humbley, Présentation, in: Revue française de linguistique appliquée, Vol. 19 (Terminologie :orientations actuelles), Ed. De Werelt, Amsterdam, février 2009, (p.05-08).

2 ـ عالجنا في مذكّرتنا للماجستير فيما يخصّ تصنيف المصطلحيات، الاتجاهات السائدة إلى غاية أواخر التسعينيات حيث رصدنا تحوّلاً سريعاً شهدته المصطلحياتُ الحديثة برعاية مختلف أقطاب المصطلحيّين على مَدى ثلاث مراحل وفي ظرف تسعة عقودٍ؛ يُنظَر: من قضايا الترجمة في العالم العربيّ؛ تطبيق على مدوّنة من الترجمات اللّسانيّة (مبادئ اللّسانيات العامّة، تأليف أندري مارتيني، ترجمة أحمد الحمو): نحو تأسيس المصطلحيات، مُذكّرة ماجستير مقدّمة لقسم اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة مولود معمري، تيزي ـ وزو (الجزائر)، إعداد الطالب يوسف مقران وإشراف الأستاذ محمّد يحياتن، 2003, ص.63 ـ 99.

3 يُنظَر طرحه للإشكاليّة في مقاله القيّم حيث راعى أبعادها المختلفة:

François Gaudin, La politique linguistique par le trou de la serrure ou les aventures du mot-clé, Terminologies nouvelles (Terminotique & documentation préparé par John Humbley) n∞18, Rint-AFCFB, Bruxelles, Juin 1998, (p.53-55), notamment p.53.

4- وكان ذلك في نفس العدد من دوريّة Terminologies nouvelles ينظر Maryvonne Holzem, La thése et son auteur: voie d'une nouvelle complémentarité terminologie-documentation, Terminologies nouvelles (Terminotique & documentation préparé par John Humbley), n° 18, Rint-AFCFB, Bruxelles, Juin 1998, (p.28-35).

ينظر كذلك كتابها Terminologie et documentation: pour une meilleure circulation des savoirs, Ed. ADBS, Coll. Sciences de l'information, Paris, 1999.

5- ينظر François Gaudin, La politique linguistique par le trou de la serrure. p.54

6 ـ ينظر: المرجع نفسه، ص.55.

7 ـ وكان ذلك في نفس العدد من دور Terminologies nouvelles ينظر Jean Perron,Adepte-Nomino Un outil de veille terminologique, Terminologies nouvelles, n∞15, (Actes de la table ronde sur Les banques de terminologie, 18-19 janvier 1996 : Textes rassemblés par Louis-Jean Rousseau), Rint-AFCFB, Bruxelles, Juin-décembre 1996, (p.32-47).

8ـ ينظر Roger Goffin, Le mémoire de terminologie: une forme de rapprochement entre théorie et pratique de terminologie, Meta, vol. 23, n° 4, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, 1978, (p.303-307), p.303-304.

9ـ ينظر Widad Mustafa el Hadi, Penser les nouvelles fonctionnalités du thesaurus, Terminologies Nouvelles (Terminologie et diversité culturelle), n°21, Bruxelles, Juin 2000, (p.65-70).

10- وكان آخر ما حضرنا له وألقاه علينا محاضرةٌ كلِمةٌ تحت عنوان كيف يمكن أن نحسّن تعليم اللغة العربيّة في المدرسة، اليوم الثالث من المؤتمر الوطني حول تعليم اللغات في الجزائر ووسائل ترقيته، المجمع الجزائري للغة العربيّة بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية ومركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، م.ع.ت.ت، برج الكيفان ـ الجزائر، 2 ـ 4 نوفمبر 2009. يُنظَر أيضاً: عبد الرحمن الحاج صالح، المعجم العِلمي وشروط وضعه العِلميّة والتقنيّة، اللّسانيّات، ع.11، مركز البحث العلمي والتّقني لتطوير اللّغة العربيّة، الجزائر، 2006، (ص.16 ـ 27)، ص.26 ـ 27.

11 - يُنظَر على سبيل المثال: بشير إبرير، الذخيرة العربيّة مشروع عِلمي حضاري، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.4، الجزائر، ديسمبر 2006، (ص.35 ـ 50).

12- باحثة في معهد الامغرب للدراسات والبحوث في التعريب

Institut d'études et de recherches pour l'arabisation du Maroc

13 - ينظر: Saadia Ait Taleb, Le poste de travail du terminologue arabe, Terminologies nouvelles n° 15a (Actes de la table ronde: Banques de terminologie, Québec, 18 et 19 janvier 1996, préparés par Louis-Jean Rousseau), Rint-AFCFB, Bruxelles, Juin & décembre 1996, (p.57-65).

: Aménagement de la terminologie et développement: expérience du Maroc, Terminologies nouvelles, n° 6 (La terminologie et la pratique du développement: actes du séminaire du Rabat, préparé par Louis-Jean Rousseau), Rint-AFCFB, Bruxelles, décembre 1991.

14 يُنظَر: عبد الرحمن الحاج صالح، مساهمة المجامع اللّغويّة العربيّة في ترقيّة اللّغة العربيّة وتجديد محتواها وتوسيع آفاقها، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.8، الجزائر، ديسمبر 2008، (ص.09 ـ 30)، ص.25 ـ 26.

15 يُنظَر: Charles Morris, Fondements de la théorie des signes, Langages, n°35 (Problèmes et méthodes de la sémiologie), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 1974, (p.15-21), p.16.

16 يُنظَر: المرجع نفسه، ص.15.

17 يُنظَر: Yves Gambier, Travail et vocabulaire spécialisés : prolégomènes à une socio-terminologie, Meta, vol.36, n°1 (La terminologie dans le monde: orientations et recherches), Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, mars 1991, (p.08-15), p.13.

18يُنظَر: Antoine Berman, La traduction et ses discours, Meta, vol. 34, n° 4, DÈpartement de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, Décembre 1989, (p.472-479).

19 يُنظَر: E. Cassirer, Substance et fonction: léments pour une théorie du concept, editions de Minuit, Paris, 1977, p.257.

20 يُنظَر: Aurélien Sauvageot, Analyse du français parlé, Ed. Hachette, Paris. 1972, p.181-184.

21- يُنظَر: E. Cassirer, Op. cit., p.258.

22 ـ مَحمود يَعقوبي، النّشأة الإسلاميّة لِمُصطلحات عِلم الكلام والفلسفة الإسلاميّة، مجلّة الحضارة الإسلاميّة، ع.3, المعهد الوطنيّ للتّعليم العالي للحضارة الإسلاميّة، وهران، نوفمبر 1997, ص.142.

23 يُنظَر: Daniel Gile, évolution de la recherche empirique sur l'interprétation de conférence, TTR: traduction, terminologie, rédaction, vol.08, n°1 (Orientations européennes en traductologie, Dir Yves Gambier), Université de Québec, Ed. Les Presses de l'Université de Québec, Québec, Janvier-juin 1995, (p.201-228).

24 عبد الرحمن الحاج صالح، تحديث أصول البحث في التراث اللّغوي العِلمي العربي، مجلّة المجمع الجزائري للّغة العربيّة، ع.4, الجزائر، ديسمبر 2006, (ص.09 ـ 34)، ص.32.

25 يُنظَر: Louise Lafortune,Une approche métacognitive-constructiviste en mathématiques, in: Métacognition et compétences réflexives, coll. Théories & pratiques dans l'enseignement, Ed. Logiques, Montréal, Québec, 1998, (p.313-331), p.314-315.

26 يُنظَر: Terminologie Paul Vijnands, Les besoins terminologiques des praticiens in et enseignement des langues (Actes du colloque international organisé par l'Association Européenne des linguistes et des Professeurs de Langues, les 13 janvier et 1er février 1991 à Cergy-Pontoise, au Conseil Général du Val-d'Oise), Ed. La TILV, coll. Paroles & Actes, Paris, 1991, (p.39-44), p.41-42.

27 Ibid., p.41.

28 يُنظَر: Charles Morris, Op. cit., (p.15-21), p.16.

29 يُنظَر مادّة (Epistémologie):André Lalande, Vocabulaire technique et critique de la philosophie (texte revu par les membres et correspondants de la société française de la philosophie, T.1, 2e éd. Quadrige/17e éd. PUF, Paris, 1992, p.291.

30 يُنظَر: B. E. Antia, Terminology and Language Planning : an Alternative framework of practice and discourse, Ed. John Benjamins, Amsterdam/Philadelphia, 2000, p.89.

31 ينظَر مثلاً كتابه: J. Piaget, Psychologie et épistémologie Pour une théorie de la connaissance, Ed Denoîl Gonthier, Paris, 1970.
وتتجلّى معالم هذا التوجّه يُنظَر في: Jean Piaget, Le structuralisme, Coll. Que sait-je?, 10ème éd. PUF & Delta, Paris, 1992, notamment p.78-81.

نحيل القارئ أيضًا إلى الترجمة العربيّة: جان بياجي، البنيويّة، ترجمة عارف منيمنة وبشير أوبري، ط.2, سلسلة زدني علمًا، منشورات عويدات، بيروت ـ باريس، 1980.

32 وذلك حينما طرحت الباحثة فكرة العمل المصطلحي في ضوء علم الاجتماع المَعرفي؛ يُنظَر:
Rita Temmerman, -Une théorie réaliste de la terminologie: Le sociocognitivisme, Terminologies nouvelles, n° 21, Rifal, Bruxelles, (p.58-64), p.58.

33 يُنظَر أدناه، حولَ هذا التردّد في استعمال المصطلحي (الأخصّائي أو الخبير)، آخِر ما لاحظناه ضمن هذا المطلب.

34 ليلى المسعوديّ، ملاحظات حول معجم اللّسانيّات المُوحَّد، اللّسان العربيّ، ع.35، مكتب تنسيق التّعريب، الرّباط، 1991، ص.210-211.

35 تزامنت هذه الطريقة مع اطّلاع الباحثين العرب على نتائج بحوث فيشتر من جهة وما يصدر من توصيات « المنظّمة العالميّة للتّقييس أي إيزو = (ISO).

36 وهو السعي الذي لم ينثنِ عنه ولا يزال سائداً إلى أقرب عهد ومفيداً على غرار ما تكشف دراسة L'Homme Marie-Claude حيث قدّمت كيفيّة تصنيف المصطلحات إلى أقسام غير قسم الاسم بناء على معطياتٍ لغويّة هي نتيجة مقاربة تلك المصطلحات بمقابلتها بغيرها من كلمات اللّغة العادية؛ يُنظَر:

Marie-Claude L'Homme, Capturing the Lexical Structure in special Subject Field with verbs and Verbal Derivatives: A Model for specialized Lexicography, International Journal of Lexicography, n° 16 - v. 4, 2003, (p.403-422).

37 يُنظَر:

Juan Carlos Sager, A practical course in terminology processing, Ed. John Benjamins, Amsterdam /Philadelphia, 1990.

Maria Teresa CabrÈ, La terminologie: théorie, méthode et application, Trad. du catalan par Monique C. Cormier et John Humbley, P. U. Ottawa / Armand Colin, Paris, 1998.

François Gaudin, Socioterminologie: Une approche sociolinguistique de la terminologie, Coll. Champs linguistiques, Ed. Duculot, Bruxelles, 2003.

Helmut Felber, Manuel de terminologie, Ed. Unesco, Paris, 1987.

38 يُنظَر:

Didier Bourigault et Christian Jacquemin, Construction de ressources terminologiques, in Ingénierie des langues (Dir. Jean-Marie Pierrel), Ed. HERMES Science Publications, Paris, 2000, (p.215-233), p.219.

39 يُنظَر:

François Rastier, Sémantique et recherches cognitives, Ed. PUF, Paris,1991, p.272.

40 Pierre Lerat, Les langues spécialisées, Coll. Linguistique nouvelle, Ed. PUF, Paris, 1995, p.20.

41 يُنظَر:

Paul Vijnands, Les besoins terminologiques des praticiens, in Terminologie et enseignement des langues (Actes du colloque international organisé par l'Association Européenne des linguistes et des Professeurs de Langues, les 13 janvier et 1er février 1991 à Cergy-Pontoise, au Conseil Général du Val-d'Oise), Ed. La TILV, coll. Paroles & Actes, Paris, 1991, (p.39-44), p.40.

42 Alain Rey, La terminologie: Noms et notions, Coll. Que sais-je?, 2e éd. PUF, Paris, 1992, p.123-124.

43 ورد هذا التعريف المشهور عند:

Juan carlos Sager, A practical course in terminology processing, Ed. John Benjamins, Amsterdam /Philadelphia, 1990, p.02.

44 إبراهيم السّامرائي، في شِعاب العربيّة، ط.1، دار الفِكر المُعاصر بيروت، دار الفِكر دِمشق، 1990، ص.94.

45 إبراهيم السّامرائي، المَرجع نفسه، ص.69.

46 وهذا قد يُنظَر إليه بشكل إيجابيٍّ باعتبار المُصطلحيّات لا تتّخذ من دراسة اللّغة هدفاً أوّلياً وصفاً لها بغضّ الطّرف عن محتوى الوثيقة المعدّة لأغراض الدّراسة، وبعيداً عن التفسيرات المُنكبّة على محتوى الوثيقة المدروسة لغتُها كشأن الفيلولوجيا التي مِن صلاحياتها تفسير الوثيقة محتوىً؛ ينظَر أدناه الإحالة إلى: Bertil Malmberg, Les nouvelles tendances de la linguistique..

47 يُنظَر: M.c. Manes Gallo, Pour une re/présentation des connaissances a posteriori, Langages, n°144 (Psycholinguistique et intelligence artificielle par J. Vivier), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 2001, (p.78-98).

48 يُنظَر: François Rastier, Le terme : entre ontologie et linguistique, in Actes des 1re journées Terminologie et Intelligence artificielle, Villetaneuse, avril 1995, La banque des mots, n°7 (numéro spécial), Conseil international de la langue française, Paris, 1995, (p.35-65).

49 بيار لوراه، « خِطاب « اللّغات المتخصّصة، ترجمة يوسف مقران، الخِطاب، ع.03، مَنشورات مخبر تحليل الخِطاب، جامِعة مولود معمري – تيزي وزو، دار الأمل، تيزي وزو، ماي 2008، (ص.365 ـ 381)، ص.368 ـ 369.

50 يُنظَر: Manuel Célio Conceicao, Concepts et dénominations : reformulations et description lexicographique d'apprentissage, ELA (Revue de didactologie des langues-cultures et de lexiculturologie), n°135, Ed. Klincksieck-Didier-érudition, Paris, juillet-septembre 2004, (p.371-380), p.372.

51 يُنظَر: Rita Temmerman, Terminology, Theory and Terminography in a Natural Language Processing Environment, Revue française de linguistique appliquée, vol. III-2, Ed. De Werelt, Amsterdam, 1998, (p.29-46).

52 يُنظَر: Loïc Depecker, Contribution de la terminologie à la linguistique, Langages, n°157 (La terminologie: nature et enjeux), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 2005, (p.06-13), p.06.

53 يُنظَر: Christian Baylan & Xavier Mignot, Sémantique du langage, Coll. Fac, Série Linguistique, Ed. Nathan, Paris, 1995, p.17.

54 يُنظَر: Marie-Thérèse Gaultier & J. Masselin, L'enseignement des langues de spécialité à des étudiants étrangers, Langue française, vol.17 (Les vocabulaires techniques et scientifiques), Ed. Larousse, Paris, 1973, (p.112-123).

55 يُنْظَر: P. Lerat, Les langues spécialisées.., p.17.

56 يُنظَر: يوسف مقران، المصطلحيات (ج.2): تطوّر المصطلحيات الحديثة، الباحِث، ع.01، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانيّة، بوزريعة (الجزائر)، 2009، (ص.)، ص.38.

57 نسجّل وجود دراسات تتناول اللّغة الواصِفة في اللّسانيات العربيّة؛ يُنظَر: سعد مصلوح، دراسات نقديّة في اللّسانيّات العربيّة المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، 1989.

58 يعدّ عبد القادر الفاسي الفهري أهم الباحثين الذين ألّفوا في الخطاب اللّساني وميّزه عن اللّسانيات؛ يُنظَر مقاله: عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللّساني، ضِمنَ المَنهجيّة في الأدب والعلوم الإنسانيّة (جماعة من باحثين)، ط.2، دار توبقال للنشر، سلسلة مَعالِم، الدار البيضاء (المغرب)، 1993، (ص.43 ـ 63).

59 يُنظَر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة، ط.1، دار توبقال للنّشر، الدار البيضاء، ومنشورات عويدات، بيروت، 1985، ص.51.

60 وقد تتحوّل إلى هدفٍ وموضوعٍ للتأمّل حتى عند المبدعين من الأدباء ـ كما عند اللّسانيين أيضاً ـ

61 يُنظَر: Roland Barthes, Essais critiques, Ed. Seuil, Paris, 1964, p.255-256.
ويتجلّى اهتمامه التنظيري لهذه النقطة في كتابه: النقد والحقيقة، ترجمة إبراهيم الخطيب، الشركة المغربيّة للناشِرين المتّحدين، الدار البيضاء (المغرب)، 1985، ولاسيما ص.06 وما بعدها.

62 يُنظَر مثل هذه الإشارات التعميميّة والآيلة إلى إبراز نظاميّة اللّغة: Christian Baylan et Paul Fabre, Initiation à la linguistique (Avec des travaux pratiques d'application et leurs corrigés), Coll. Fac. Linguistique, Ed. Nathan, Paris, 1990, p.36.

63 ميشال فوكو، حفريات المعرفة، ترجمة سَالم يفوت، المركز الثقافي العربيّ، الدار البيضاء ـ بيروت، 2005، ص.60.

64 يُنظَر: Albert Einstein, Comment je vois le monde, Ed. Flammarion, Paris,. 1979, p.49-50

65 يُنظَر: صالح بلعيد، مُشكِلة المُصطلح العِلمي في الوضع أم الاستِعمال، اللّسانيّات، ع.08، مركز البحوث العلميّة والتّقنيّة لترقيّة اللّغة العربيّة، الجزائر، 2003، (ص.67 ـ 87)، ص.74.

66 يُنظَر: ane Elisabeth Wilhelm, La traduction: principe de perfectibilité chez Mme de Staîl, Meta, vol. 49, n∞ 3 (L'histoire de la traduction et la traduction de líhistoire, dir. Georges L. Bastin), Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, Septembre 2004, (p.692-705), p.698.

67 عزت محمّد جاد، نظريّة المصطلح الأدبيّ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهِرة، 2002، ص.85 ـ 86.

68 يُنظَر هذا التشكيك المتشابك مع ما صار حقيقة عندَ بعض الدّارسين:
René Jongen, Líappel des choses par leur nom, in: Des termes et des choses: questions de terminologie, Centre de Terminologie de Bruxelles - Institut Marie Haps (Dir Caroline de Schaetzen), Ed. La Maison du Dictionnaire, Paris, 2000, (p.203-214), p.209.

69 يُنظَر أحد رواد هذا التيار وهو (Daniel Gouadec) بكرّاسه (الدّليل العملي):
Daniel Gouadec, Terminologie & Phraséologie pour Traduire†: le CONCORDANCIER du TRADUCTEUR (TERMINOGUIDE n°3 & TRADUGUIDE n°3), Ed. La Maison du Dictionnaire, Paris, 1997
(Responsabilité totale ولاسيما المطلب الذي حُدّدت فيه مسؤوليات المترجِم المصطلحي وإسهاماته du traducteur-terminologue, p.13-14.).

70 يُنظَر: Jean Jacques Perrot, Terminologie†: un mÈtier nouveau, in: Terminologie et enseignement des langues (Actes du colloque international organisé par l'Association Européenne des linguistes et des Professeurs de Langues, les 13 janvier et 1er fÈvrier 1991 à Cergy-Pontoise, au Conseil Général du Val-d'Oise), Ed. La TILV, coll. Paroles & Actes, Paris, 1991, (p.115-117), p.116.

71 يُنظَر: Alain Duval, Terminologie et lexicographie dans une formation en langue : le point de vue de lexicographe, in: Terminologie et enseignement des langues (Actes du colloque international organisé par l'Association Européenne des linguistes et des Professeurs de Langues, les 13 janvier et 1er février 1991 à Cergy-Pontoise, au Conseil Général du Val-d'Oise), Ed. La TILV, coll. Paroles & Actes, Paris, 1991, (p.75-80), p.79-80.

72 يُنظَر: Francine Mazière, L'analyse du discours: histoire et pratiques, éd. PUF, Coll. Que sais-je - n°3735, Paris, juin 2005, p.60.

73 يُنظَر: Maria Teresa Cabré, La terminologie: théorie, méthode et application, Trad. du catalan par Monique C. Cormier et John Humbley, P. U. Ottawa / Armand Colin, Paris, 1998.

74 الشيخ أحمد الحملاوي، شَذَا العُرف في فنّ الصَّرف، دقّقه وعلّق عليه مصطفى أحمد عبد العليم، مكتبة المعارف للنّشر والتوزيع، الرياض، 2001, ص.07.

75 يُنظَر: Pierre Auger, La normalisation terminologique et le rôle du spécialiste, in: Le rôle du spécialiste dans les travaux de terminologie (Actes du troisième colloque OLF-STQ, Office de la langue française, Québec, 1980, p.146.

76 وقد سبق للويك ديبكير أن طرح هذه الإمكانيّة إذ كان يعالج فضل اللّسانيات على المصطلحيات، وكذلك عرّج بسرعة على فضل هذه الأخيرة على الأولى ـ تاركاً المجال لغيره ليتناول ذلك الفضل؛ يُنظَر:

Loïc Depecker, Entre signe et concept: élément de terminologie gÈnÈrale, Ed. Presses Sorbonne Nouvelle, Paris, 2000, p.19. ينظر كذلك مقاله: Contribution de la terminologie à la linguistique, Langages, n°157 (La terminologie : nature et enjeux), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 2005, (p.06-13).

77 يُنظَر: John Humbley, Op. cit., (p.05-08).

78 يُنظَر: Guy Rondeau, Introduction à la terminologie, Ed. Georges Morin, Chicoutimi, 1984, p.19-21.

79 يُنظَر: Jean-Claude Boulanger et Marie-Claude L'homme, Les technolectes dans la pratique dictionnairique générale: quelques fragments díune culture, Meta, vol.36, n°1 (La terminologie dans le monde: orientations et recherches), Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'UniversitÈ de Montréal, Québec, mars 1991, (p.23-40), p.23.

80 يُنظَر: Helmut Felber, Manuel de terminologie, Ed. Unesco, Paris, 1987.

81 يُنظَر: Loïc Depecker, Linguistique et terminologie : problématique ancienne, approches nouvelles, Bulletin de la société de linguistique de Paris,vol.97,no 1, Ed. Peeters, Paris, 2002, (p.123-152).

82 التوحيديون ـ نسبةً إلى التوحيد المصطلحي ـ هم الذين ينصبّ اهتمامهم دائماً على سبل تحقيق ذلك التوحيد.

83 نقصد أحمد الحطاب الذي علّقنا على مقاله أعلاه، يُنظَر: أحمد الحطاب، المصطلحات العلمية وأهميتها في مجال الترجمة (العلوم الطبيعية كنموذج)، اللّسان العربي، ع.47, مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1999, (ص.211 ـ 224)، ص.217 ـ 218.

84 يُنظَر: Pierre Lerat, Vocabulaire juridique et schémas d'arguments juridiques, Meta, vol. 47, n° 2 (Traduction & terminologie juridiques: Dir Wallace Schwab), Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, 2002, (p.155-162).

85 يُنظَر: Terminologies nouvelles, n 10, Rint-AFCFB, Bruxelles, 1993.

86 يُنظَر: Claudia Maria Xatara, La traduction phraséologique, Meta, vol. 47 , n° 3, Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'UniversitÈ de Montréal, Québec, 2002, (p.441-444).

87 يُنظَر: علي القاسمي، ألفاظ الحضارة: ماهيتها وأثر توحيدها في تنميّة اللّغة العربيّة، مجلّة المجمع الجزائري للّغة العربيّة، ع.9، الجزائر، جوان 2009، (ص.59 ـ 85)، ص.61.

88 يُنظَر: المرجع نفسه، ص.61 ـ 71.

89 يُنظَر: Louis Guilbert, La spécificité du terme scientifique et technique, Langue française, n° 17 (Les vocabulaires techniques & scientifiques: Coordonné par Louis Guilbert & Jean Peytad), Paris, 1973, (p.05-17).

90 يُنظَر: Jean-Marc Gouanvic, Ethos, éthique et traduction : vers une communauté de destin dans les cultures, TTR: traduction, terminologie, rédaction, vol.14, n°2 (Antoine Berman aujourdíhui Dir Alexis Nouss), Université de Québec, Ed. Les Presses de l'Université de Québec, Québec, 2001, (p.31-47), p.31.

91 لم نسمّ بالصدفة مذكّرتنا للماجستير من قضايا الترجمة في العالم العربي، ثمّ تُعنى بالمصطلح اللّساني بتطبيقنا على مدوّنة (ترجمة من الترجمات اللّسانيّة = مبادئ اللّسانيات العامّة لأندري مارتيني Eléments de linguistique générale ترجمة أحمد الحمو).

92 Alain Rey, Les fonctions de la terminologie : du social au théorique, in: L'ère nouvelle de la terminologie (Actes du 6e colloque O.L.F.-S.T.Q. de terminologie Dir J.-C. Gaumond), Ed. OLF, Montréal, 1988, (p.87-108), p.108.

93ينظَر: عبد المجيد العطواني، نظريّة المَعنى عند العرب بيت المنوال التداولي: دراسة نقديّة في قراءة أحمد المتوكّل، حوليات الجامعة التونسيّة، ع.49، كليّة الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة (تونس)، 2006، (ص.265 ـ 296)، ص.265.

94 يُنظَر: يوسف مقران، المصطلحيات (ج.2): تطوّر المصطلحيات الحديثة، الباحِث، ع.01، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانيّة، بوزريعة (الجزائر)، 2009، (ص.)، ص.38.

95 عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، دار الكتب الوطنيّة، بنغازي (ليبيا)، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004، ص.143 ـ 144. وعند ذكره المصطلحيّة يهمّش بإيراد المقابل بالفرنسيّة: Terminologie

96 J. Cosnier, J. Coulon, A. Berrendonner & C. Orecchioni, Les Voies du langage: communication verbales, gestuelles & animales, Ed. Dunod, Paris, 1982, 330 p.

97 يُنظَر: علي القاسمي، المعجم والقاموس: دراسة تطبيقيّة في علم المصطلح، ضمن قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانيّة (أعمال ندوة عُقدت بمكناس في 09 ـ 11 مارس 2000: إعداد عزّ الدين البوشيخي ومحمّد الوادي)، ج.2، سلسلة الندوات (12)، جامعة مولاي إسماعيل (مكناس) ـ جامعة سيدي محمّد بن عبد الله (ظهر المهراز) ـ معهد الدراسات المصطلحيّة (فاس)، (ص.219 ـ 237).

98 يُنظَر في هذا الصدد مثلاً: Monique Slodzian, Pratiques de la terminologie: la terminologie traductionnelle, in Terminologie et enseignement des langues (Actes du colloque international organisé par l'Association Européenne des linguistes et des Professeurs de Langues, les 13 janvier et 1er février 1991 à Cergy-Pontoise, au Conseil Général du Val-d'Oise), Ed. La TILV, coll. Paroles & Actes, Paris, 1991, (p.59-62), p.61-62.

99 يُنظَر فيما يخصُّ هذه الزاوية: ليلى المسعوديّ، ملاحظات حول معجم اللّسانيّات المُوحَّد، اللّسان العربيّ، ع.35، مكتب تنسيق التّعريب، الرّباط، 1991، ص.210 ـ 211.

100 يُنظَر: Maarten Janssen & Marc Van Campenhoudt, Terminologie traductive et representation des connaissances : l'usage des relations hyper-onymiques, Langages, n°157 (La terminologie : nature et enjeux), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 2005, (p.63-79).

101 ينظر حولهما: Andrien Hermans & Andrée Vansteelandt, Néologie traductive, Terminologies nouvelles, RINT, n° 20 (Nouveaux outils pour la néologie), Bruxelles, Décembre 1999, p.37-43.

102 يُنظَر: رياض قاسم، مستقبل العربيّة الفصحى في تطويرها: رؤية في المَنهج، ضمن اللّغة العربيّة: أسئلة التطوّر الذّاتي والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (46)، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، أكتوبر 2005، ص.214 ـ 215.

103 وقد سبق أوريل فاينرايخ (Uriel Weinreich) إلى تفسير ذلك بالاحتكاك اللّغوي؛ يُنظَر: Uriel Weinreich, Langage en contact, New York, 1953, p.01.

104 يُنظَر: Guy Rondeau, Introduction à la terminologie, 2éme éd Gaëtan Morin, Louis Deroy, Néologie et néologisme: essai وكذلك اعتبره، ينظر Québec, 1984, p.127.de typologie générale, Ed. Conseil international de la langue française, n° 1, 1971, (p.05-12), p.08.

105 يُنظَر: Alain Rey, Essays on terminology, Trad. du Français par J. C. Sager, Ed. John Benjamins, Amsterdam, 1995, p.68-69.

106 يُنظَر: Jean-René Ladmiral, Traduire: théorèmes pour la traduction, Ed. Payot, Coll. Petite Bibliothèque, Paris, 1979, p.11-15.

107 يُنظَر: Elisabeth Lavault, Fonctions de la traduction en didactique des langues, Ed. Didier érudition, Paris, 1985, p.09.

108 يُنظَر: Germaine Forges & Alain Braun, Didactique des langues, traductologie & communication, Coll. Pédagogies en développement, Ed. De Boeck Université, Paris & Bruxelles, 1998, p.13.

109 يُنظَر مثلاً في عدد واحد فقط: اهيدي محمد، قراءة في المعجم الموحد لمصطلحات الرياضيات، اللّسان العربي، ع.44، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1997، (ص.179 ــ 181). وكذلك: محمد حمادة، قراءة في المعجم الموحد لمصطلحات الرياضيات والفلك (جزء الرياضيات)، العدد نفسه، (ص.182 ــ 186). وكذلك: حميد أوبلال، قراءة في المعجم الموحد لمصطلحات الأحياء، العدد نفسه، (ص.192 ــ 193).